جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

تأثير أدوات السياسة المالية على نمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2022)

باستخدام نموذج ARDL

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

- **غزال عبد الغاني**
- **مرابط محمد**

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذ (ة):	**بن حدو أمينة**	**رئيسا**
الأستاذ (ة):	**حبشي فادية**	**مشرفا**
الأستاذ (ة):	**بلحريزي زينب**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من رميا بسهام ليلهما فأصابت أقداري وظلا يتعهدان حلمي في صلاتهما حتى صار الحلم

واقع احتسي اليوم ضياءه... إليكما يا أجمل أقداري

إلى من اختصت الجنة لتكون تحت قدمها أطال الله عمرها أمي الغالية

إلى من أحمل اسمه باعتزاز سندي ومنبع الأمان أبي الغالي

إلى من شددت عضدي بهم إخوتي الأعزاء

غزال عبد الغاني

الإهداء

بكل فخر أهدي تخرجي إلى مصدر الأمان الذي أستمد منه قوتي

إلى نور عيني و حظي الجيد و فوزي و فخري

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي

إلى من كانت ملجئي ويدي اليمنى في دراستي

إلى من أبصرت بها طريق حياتي و إعتزازي بذاتي

إلى القلب الحنون إلى من كانت دعواتها تحيطني

إليك جنتي امي

إلى والدي و جدي وجدتي و أخي و كل من ساهم في هذا العمل

مرابط محمد

شكر والعرفان

إلى من أضاءت بعلمها عقل غيرها أو هدت بالجواب الصحيح

حيرة سائليها، فأظهرت بسماحتها تواضع العلماء وبرحابتها سامحة العارفين... إلى رفيقة رحلة النجاح والدكتورة الفاضلة حبشي فادية

إلى كل من ساهم في مساعدتنا لإتمام هذا البحث وشكر خاص إلى المحاسب الرئيسي

فهرس المحتويات

الإهداء.....-

شكر والعرفان.....-

قائمة الجداول.....I

قائمة الاشكال.....III

المقدمة العامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.....**1**

تمهيد:.....**2**

المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية.....**3**

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....3

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....3

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.....3

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأهدافها.....5

الفرع الأول: أدوات السياسة المالية.....5

الفرع الثاني: أهدافها.....10

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية.....10

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.....**13**

المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي:.....13

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:.....13

الفرع الثاني: انواع النمو الاقتصادي:.....13

المطلب الثاني: مقاييسه ومحدداته:.....15

-الفرع الاول: مقاييس النمو الاقتصادي:.....15

-الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي:.....15

المطلب الثالث: النظريات التقليدية والحديثة حول النمو الاقتصادي:.....16

الفرع الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي:.....17

الفرع الثاني: النظريات الحديثة.....21

المبحث الثالث: دراسات السابقة 25

المطلب الاول: دراسات باللغة العربية 25

المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية..... 27

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 31

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي 35

المبحث الأول: تحليل مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر. 37

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 37

الفرع الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1997-2022 37

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة(1997-2022) 38

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر:..... 40

الفرع الأول: تحليل الايرادات الجبائية والمحروقات: 40

الفرع الثاني: تحليل الايرادات الميزانية:..... 42

المطلب الثالث: تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر 44

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات الدراسة القياسية 46

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة 46

الفرع الأول: التعريف بمنهجية الدراسة..... 46

الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي: 46

المطلب الثاني: تحديد المتغيرات، قياسها، طريقة جمعها..... 47

الفرع الأول: مجتمع الدراسة والعينة..... 47

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة..... 47

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات 48

المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة 48

الفرع الأول: التعريف بالنموذج المستخدم: 48

الفرع الثاني: خصائص نموذج ARDL 48

الفرع الثالث: خطوات بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL..... 49

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها 52

المطلب الأول: نتائج الاختبارات القبلية للنموذج ARDL 52
الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 52
الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية) 53
الفرع الثالث: اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج: 54
المطلب الثاني: اختبار العلاقة طويلة وقصيرة المدى 56
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test) 56
الفرع الثاني: تقدير معلمات نموذج ARDL في الاجل الطويل: 57
الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير: 59
الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM 61
المطلب الثالث: والاختبارات البعدية (اختبار جودة النموذج) 63
الفرع الأول: اختبارات التشخيصية 63
الفرع الثاني: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نماذج ARDL المقدرة: 65
خلاصة الفصل: 67
الخاتمة 68
المراجع 70
الملخص 75

قائمة الجداول

الجداول

جدول1 :مقارنة بين الضريبة و الرسم..... 8
جدول2 :نطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1997-2022) 37
جدول 3: تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (1997-2022)..... 38
جدول 4:تطور الإيرادات الجبائية و المحروقات خلال الفترة(1997-2022)..... 40
جدول 5:تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة(1997-2022) 42
جدول 6:تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال للفترة (1997-2022) : 44
جدول 7:وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة..... 53
جدول 8:اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية)..... 54
جدول 9:نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود..... 56
جدول 10:معلمات نموذج ARDL في الاجل الطويل 57
جدول 11:معلمات النموذج ARDL في الاجل القصير 59
جدول 12:تقدير نموذج تصحيح الخطأ ecm..... 61
جدول 13:نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 64
جدول 14:نتائج اختبار تجانس التباين..... 65

قائمة الاشكال

قائمة الأشكال

الشكل 1:السياسة المالية التوسعية 11
الشكل 2:السياسة المالية الانكماشية..... 12
الشكل 3: لمتغيرات الدراسة 52
الشكل 4:نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى 55
الشكل 5:التوزيع الطبيعي للبواقي 64
الشكل 6: اختبار الاستقرار 65

المقدمة العامة

توطئة:

العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي هي موضوع يحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية، حيث تؤثر السياسة المالية بشكل كبير على النمو الاقتصادي. تتيح خصائصها توجيه الاقتصاد بأكمله، وتلعب دورًا فعالًا في إدارة الاقتصاد من قبل الدولة. تشمل السياسة المالية التدابير التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييفها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، مما يساهم في تحسين مستوى الحياة.

يُعتبر معدل النمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يعكس الوضع العام للاقتصاد الوطني ويُعتبر أول مؤشر لتصنيف الدول. فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير إلى تحسن في الدخل المتاح للإنفاق والاستثمار والتوظيف، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد.

في الجزائر، تطورت السياسة المالية على مر العقود لمواجهة التحديات الاقتصادية والتقلبات في أسعار النفط، الذي يعد القطاع الرئيسي في الاقتصاد. في السبعينات والثمانينات، اختارت الجزائر التصنيع الثقيل والتأميم في العديد من القطاعات بما في ذلك النفط والغاز. في التسعينات، واجهت البلاد تحديات اقتصادية نتيجة هبوط أسعار النفط، وقامت بإصلاحات لتحرير الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار.

مع بداية الألفية الجديدة، استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط لزيادة الإنفاق العام والاستثمار في مشاريع تنموية كبرى، مما ساهم في تحديث البنية التحتية وتعزيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية. ومع ذلك، جلبت جائحة COVID-19 ضغوطًا اقتصادية جديدة، مما استدعى اتخاذ اجراءات لدعم الاقتصاد والاستمرار في الإصلاحات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

على هذا الأساس نسعى لدراسة هذا الموضوع بشيء من التفصيل والتحليل انطلاقا من الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

أولا: الأسئلة الفرعية

- ماهو اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهو اثر الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي؟
- ماهي العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي؟

ثانيا: الفرضيات

- زيادة النفقات العامة تعزز وتحفز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة 1997-2022

- زيادة الإيرادات الجبائية تعزز الاستقرار المالي وتسهم في تمويل النفقات العامة، مما يدعم النمو الاقتصادي في الجزائر
- مستوى الأسعار والتجارة الخارجية هي العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر

ثالثا: أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه ادوات السياسة المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- إعطاء نظرة تحليلية شاملة حول أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1997-2022)

رابعا: اهداف الدراسة

- محاولة فهم فعالية وتأثير السياسة المالية في الفكر الاقتصادي وتطورها في الاقتصاد والعودة إلى المدارس الفكرية وموقع السياسة المالية من تحليلاتها.
- قياس مدى تأثير السياسة والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر
- ابراز أهمية السياسة المالية في دفع حركة التنمية وتحقيق نمو اقتصادي مستديم

خامسا: المنهج المتبع

1. **المنهج الوصفي:** تم استخدام هذا المنهج من أجل دراسة أدوات السياسية المالية وتحديد مكوناتها وخصائصها، أي يصف الظاهرة من حيث كيفية تكوّنها وبنائها وعملها، كما يعمل على وصف طبيعة العلاقات المكوّنة لها أو تلك التي تربطها بظواهر أخرى مثل النمو الاقتصادي في حالتنا، حيث إنه يدرس الظاهرة وهي في حالة سكون دون تغير وتطور وتفسير الوضع القائم لها بتحليل أبعادها وعلاقاتها ومكوناتها

2. **المنهج التحليلي** :سيتم استخدام المنهج التحليلي لدراسة وتحليل البيانات المتعلقة بتطور مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر. يشمل هذا التحليل تقييم الإنفاق العام والايرادات العامة مستندين في ذلك على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي (بنك الجزائر) والديوان الوطني للإحصائيات

3. **المنهج التجريبي (الاقتصاد القياسي)** :بالإضافة إلى المناهج السابقة، سيتم الاعتماد على المنهج التجريبي لاختبار الفرضيات والتحقق من العلاقات بين المتغيرات. سيتم استخدام الأساليب القياسية

الحديثة مثل اختبارات استقرار السلاسل الزمنية وتحليل منهج الحدود لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي. سيتم أيضًا استخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين هذه المتغيرات.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية** : تكمن الاسباب الموضوعية في
  - السياسة المالية كانت محل جدل بسبب طرق تطبيقها وفعاليتها، ويسهم هذا البحث في توضيح جوانب من الجدل.
  - نقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة باللغة الوطنية.
  - الاهتمام الكبير الذي حضي به الموضوع في الفترة الحالية.
- **الأسباب الذاتية:** بحيث تكمن في النقاط التالية
  - الرغبة في الفهم و التعرف على الموضوع
  - التخصص الدراسي الذي يعد من أهم الأسباب لاختيار الموضوع.

ثامنا: صعوبة الدراسة:

- صعوبة الالمام بكل جوانب الموضوع الموضوع و ذلك لاتساع فترة الدراسة الموضوع .
- تضارب الإحصائيات والبيانات واختلاف الأرقام حول متغيرات الدراسة من مصدر الأخر بنك الجزائر الديوان الوطني للإحصائيات الخ). ما جعلنا نواجه صعوبة فيجمع البيانات التي تخدم موضوع دراستنا.

تاسعا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: تم اجراء هذه الدراسة على مستوى اقتصاد الوطني الجزائري
- الحدود الزمنية: 1997_ 2022

عاشرا: هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا وفق ما تقتضيه طريقة IMRAD إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث يضم:

- **الفصل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:**

المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

- **الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:**

المبحث الأول: حليل مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات الدراسة القياسية.

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

للسياسة المالية دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، وقد أخذ مفهوم السياسة المالية بالتطور تبعا لمراحل التطور الاقتصادي والفكري، بدءا من مرحلته الحيادية في الفكر الكلاسيكي والذي امتاز بتوازن الموازنة العامة، ثم إلى مرحلته التدخلية في الفكر الكينزي والذي اخرج السياسة المالية من حالة الحياد وصار لها دور كبير في النشاط الاقتصادي، ونتيجة لتوسع وظائف الدولة زاد دور السياسة المالية وصارت أداة مهمة من الأدوات التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي للدول سواء النامية أو المتقدمة وزاد اتجاه الدول للإنفاق الحكومي بازدياد نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن مسؤوليتها في توزيع الدخل والثروة تطوّرت أهداف و دور السياسة المالية، مما يعزز قدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، ولضمان تحقيق الأثر المرجو، يتطلب ذلك صياغة دقيقة وضبط فعّال لأدواتها وعلى هذا الأساس قمنا بتخصيص هذا الفصل للتطرق الى السياسة المالية والتعرف على مختلف النقاط والمفاهيم الأساسية الخاصة بها من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مدخل الى السياسة المالية

حظيت السياسة المالية بأهمية كبيرة في الدول الحديثة من أجل التأثير على حجم وتكوين الناتج الوطني والعمالة والاسعار، وان الأصل في لفظها يرجع الى كلمة فرنسية هي fisc أي حافظة النقود او الخزانة، لكن أثر التطورات في المجالات الاقتصادية اتسع مفهومها لتهتم بدراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي

المطلب الأول: تعريف وتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

-تعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي، والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة. (مصباح، 2012)

-يرى بوهاري (1993) أن السياسة المالية تهتم بالإجراءات المتعمدة التي تتخذها حكومة بلد ما في مجال إنفاق الأموال أو فرض الضرائب بهدف التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى الدخل القومي أو الإنتاج، ومستوى العمالة، مستوى الطلب الكلي والمستوى العام للأسعار وما إلى ذلك في الاتجاه المطلوب. (Jones، 2014)

-كما يقصد بالسياسة المالية " استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة، للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص، واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو اقتصادي." (مغنية، 2016-2017)

_وفي تعريف آخر نجد المقصود بها هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي. (فوزي، 1972)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان السياسة المالية هي أداة تستخدمها الدولة من اجل التدخل والتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ومن أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

1. **السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :**

لسياسة المالية مكانا بارزا في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع العشرين نتيجة التطورات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فالسياسة المالية في ظل النظرية المالية التقليدية اتسمت فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، حيث أن النظرية المالية التقليدية كانت

تقوم على اليد الخفية لآدم سميث وقانون "ساي" والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له" ومعناه أن أي زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، فوفقا لهذا الفكر فإن الناس لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فان أي زيادة في الدخل النقدي فسوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة في معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.

كما لا ننسى مدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة.

ولكن يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي، فهم يصرون على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية، والذي يعنى تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات العامة الميزانية الدولة سنويا "، حيث يمثل توازن الميزانية جحر الزاوية بالنسبة للمالية العامة الكلاسيكية، ويعتبر رمزا للإدارة السليمة. (عادل بونحاس، 2021)

2. السياسة المالية في الفكر الكينزي :

مع ظهور أزمة الكساد العظيم (1929م – 1933م) لقد أثبت أزمة عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي ، وأضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود ، ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز حيث عارض أفكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين تحليله العملة 1931 و النظرية العامة للتشغيل والفائدة 1936، والتي انتقد فيها قانون ساى للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف وأكد عجز الأساليب والسياسات التي اقترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف وأثبت مما لا يدع للشك مجالا إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من المستويات التوظيف الكامل وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحة الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب ، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك وما دام الأمر كذلك فإن الدولة القطاع العام " قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد القطاع الخاص والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية فإنها أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع

وهنا يلقى كنيز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة بل والأهم من ذلك توازن ميزانية الاقتصاد ككل ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم. (سمية، 2014-2015)

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وأهدافها

الفرع الأول: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في:

1) **النفقات العامة**

1-1- مفهوم النفقات العامة :

تعرف النفقة العامة بأنها " بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام ."
كما تعرف أيضا على "أنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة خزينة الدولة أو إحدى المؤسسات التابعة لها ويهدف إلى إشباع حاجة عامة." (بوجلال، 2018)
ويمكننا من هذا التعريفين تحديد عناصر النفقة العامة فيما يلي: (عثمان، 2008)

- النفقة العامة مبلغ نقدي: إن الإنفاق العام يتخذ الطابع النقدي، أي تتم في صورة تدفقات نقدية ويتم بناءا على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع .
- صدور النفقة العامة من شخص عام: يتوجب الامر حتى نكون أمام نفقة عامة أن تكون صادرة من شخص عام ، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام والتي تتمثل في الدولة والهيئات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الشخصية المعنوية
- تهدف إلى إشباع حاجة عامة : إن غاية النفقات العمومية بغض النظر عن الخلافات في معايير التفرقة بين الحاجة العمومية أو الخاصة فإننا تعتبر الحاجات العمومية هي تلك التي تقوم الدولة بإشباعها عن طريق النفقات العامة.

1-2- تصنيفات النفقات العامة:

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة، من أبرزها ما يلي:

أ) تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: (دلوني، 2019-2020)

النفقات العادية: هي النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، ومن أمثلتها رواتب وأجور العاملين، نفقات تحصيل الضرائب ... الخ، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

النفقات غير العادية: فهي نفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة الوباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، ونفقات الحرب .... الخ .

إذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض.

ب) تقسيم النفقات حسب طبيعتها: (بودخدخ، 2010)

النفقات حقيقية: هي نفقات التي تسهم مباشرة في زيادة الناتج القومي، وكذلك تتميز بأنها تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية، ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.

نفقات تحويلية: وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي.

ج) تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

نفقات إدارية: تعني النفقات التي تكون المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم.

نفقات اقتصادية: ونقصد بها النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، وتنفق لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري والصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

نفقات اجتماعية: و تعني النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة (البطالين أو الفئات المحرومة محدودة الدخل) . (محرزي، 2015)

نفقات مالية: تشمل ما تقوم به الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي، وتتضمن أساسا نفقات الدين العام وفوائده، الأوراق المالية والسندات المالية الأخرى .

نفقات عسكرية: فحسب منظمة الأمم المتحدة فإن الإنفاق العسكري هو مجموع نفقات الأمن، الدفاع، شراء الأسلحة، بناء المصانع وما شابه ذلك، فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الأمن والدفاع الوطني، كما يشمل المساعدات العسكرية المقدمة للبلدان الأجنبية البحث والتطوير في هذا المجال. (مصطفاي، 2019-2020)

2) **الإيرادات العامة :**

2-1- **مفهوم الإيرادات العامة :**

تعرف الإيرادات العامة بأنها " بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وقد اتسعت في الوقت الحاضر لتشمل تحقيق الأهداف السياسية، وللإيرادات العامة عدة مصادر تختلف من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاجتماعي لكل دولة ومن أهمها الضرائب القروض والإصدار النقدي الجديد، كما أصبحت أداة لمحاربة التضخم عن طريق امتصاص بعض القوى الشرائية من السوق أو للتوجيه الاستثماري وأداة لتوزيع الثروات والدخول." (بولعباس، 2019)

2-2- تصنيفات الإيرادات العامة :

أ) الإيرادات من أملاك الدولة.

تمتلك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى بأموال الدومين ويقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والذي ينقسم بدوره إلى الدومين العام والدومين الخاص كما يلي:

الدومين العام: يقصد به الأموال التي تملكها الدولة وتكون مخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها، وهي الانتفاع بها يكون مجاني مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها .

الدومين الخاص: يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها، والدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات والدومين الصناعي والتجاري هو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية. (مزعاش، 2010)

ب) الإيرادات السيادية: هي الإيرادات التي يتم تحصيلها لصالح الدولة جبرا من الأفراد باستعمال حق السيادة والتي توجه إلى خزينة الدولة.

الضرائب: عبارة عن اقتطاع نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية ومن دون مقابل لغرض تحقيق إيرادات مالية أي تغطية النفقات العامة للدولة . (العرابي، 2016)

الرسوم: تعرف الرسوم بأنها اقتطاع نقدي بواسطة الدولة أو أحد الهيئات المحلية يدفعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه من جراء تأدية الدولة لخدماتها، وتحقيق النفع العام.

وهذا ما يميز الرسم عن الضريبة، لان يدفع مقابل الحصول على خدمة أو نفع خاص من الدولة أو أحد هيئاتها المحلية وذلك مثل الرسوم القضائية ورسوم الالتحاق بالجامعات والهدف منه إنما هو تحقيق النفع العام للمجتمع دون النظر للهدف المالي لأنه يفرض غالبا بسعر رمزي .(منصور، 2015_2016).

ومن التعريفين السابقين لكل من الضريبة والرسم يمكن توضيح أهم الفروقات بينهما في الجدول الموالي:

جدول1 :مقارنة بين الضريبة والرسم

الضريبة	الرسم
- مبلغ نقدي.	- مبلغ نقدي.
- صفة الإلزامية.	- صفة الاختيار في بادئ الأمر ثم تتحول إلى صفة الإلزامية.
- بدون مقابل.	- مقابل نفع خاص.
- عمومية الضريبة على الأفراد (حسب القدرة).	- خاصة بفئة معينة (الطالبة للخدمة).
- تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى تمويل الموازنة العامة - مبلغ نقدي.	- يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر: (سالكي، 2011)

ت) الإيرادات الائتمانية (القروض العامة) :

يعرف القرض العام على أنه: " مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروطه" .

"إن التعهد بوفاء القرض هو الصفة الأساسية التي يتميز بها القرض العام عن إيرادات الدولة الأخرى. وقد وجد على أساس تعاقدي بين الدولة وبين المقرضين، لذلك فهو يختلف عن الضريبة، فإيرادات

الضريبة تدخل الخزانة العامة ولا ترد مطلقاً لدافعها، بينما إيرادات القرض تدخل الخزانة العامة ديناً وتتعهد الدولة بردها مع الفوائد في أجل محدد". (الممهايني، 2013)

3. الموازنة العامة

3-1- مفهوم الموازنة العامة

الموازنة العامة يقصد بها «وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات عن مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلى الأهداف المرسومة." (العمارة، 2001)

كما تعرف أيضا بأنها " وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية محددة".

ومن التعريفين السابقين، يمكننا ذكر أهم خصائص الموازنة العامة في النقاط التالية:

الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.

الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.

الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة وهي تحقق أهداف المجتمع.

تمثل عمل إداري ومالي . (توبين، 2015)

3-2- القواعد الأساسية للموازنة العامة:

يمكن القول إن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي: (طويل، 2016)

أولا: قاعدة السنوية

وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وهذا أنسب للمراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل، تكون موازنتها لمدة عام ارتباطا بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية.

ثانيا: قاعدة الوحدة

وتقتضي هذه القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في موازنة عامة واحدة، ورغم ذلك فإن عددا من الحكومات تهدف إلى تفادي الرقابة البرلمانية، وتخرج عن هذه القاعدة لتنشئ موازنات مستقلة تماما لبعض أوجه النشاط.

ثالثا: قاعدة الشمول

تستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما ل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما، كما لا يجوز المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لوزارة أو مصلحة ما.

رابعا: قاعدة عدم التخصيص

وتقضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة، تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

خامسا: قاعدة التوازن

وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة.

الفرع الثاني: أهدافها

إن السياسة المالية تؤدي إلى: (قسميوري، 2021_2020)

- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** إن السياسة المالية تلعب دوراً ايجابياً بناءاً في تعجيل التنمية الاقتصادية، والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع من خلال تسخير كل إمكانياتها لتوفير الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية.
- **تحقيق النمو الاقتصادي:** وهو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها فعموما فإن السياسة المالية تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة هذه الاستثمارات باستخدام آلياتها المالية كزيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة الدخل عبر عمل (المضاعف) ومن ثم تحفيز الطلب الكلي الفعال وزيادة الناتج
- **تحقيق استقرار الأسعار:** تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق استقرار الأسعار، حيث تتبع الحكومة سياسة انكماشية عند مواجهة الاقتصاد للتضخم، وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي خاصة الاستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية، لما لهذا الإجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي وانخفاض عرض النقد وارتفاع القوة الشرائية للنقود.
- **تحقيق مستوى التشغيل الكامل:** أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة، وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المتخلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، والأدوات التي كانت تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول الى هذا الهدف أهمها الضرائب والإنفاق، الإعانات، الإعفاءات، القروض... الخ

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تستعمل أدوات السياسة المالية في الاقتصاد لمعالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية وتظهر آلية عملها في حالتين حالة الكساد وحالة التضخم

1) حالة الكساد الاقتصادي

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، وفي هذه الحالة فان الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نمو، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى

بالسياسة المالية التوسعية، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

أ) زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ب) تخفيض الضرائب: الحكومة قد تلجأ إلى تخفيض الضرائب أو بإعطاء إعفاءات ضريبية بدلا من زيادة الأنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإتفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

ج) استخدام الأداتين معا: وقد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذالك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد والشكل التالي يوضح كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد.

الشكل 1:السياسة المالية التوسعية

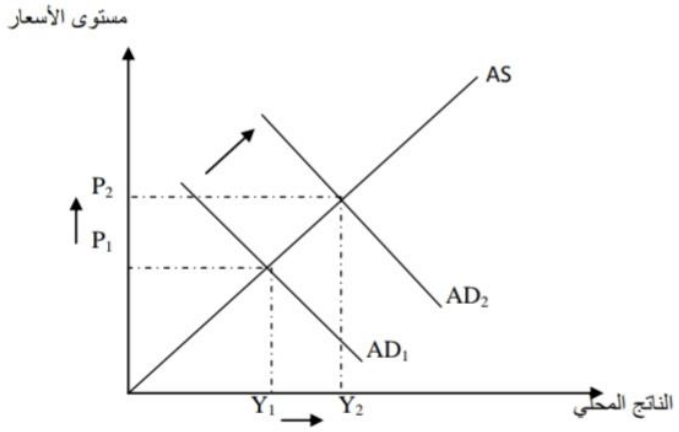

المصدر : (خالد واصف الوزني، 2009)

حيث أن:

AS : العرض الكلي

AD1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية

2) حالة التضخم الاقتصادي :

أن السياسة المالية يتمثل دورها أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية؛ وذلك بالإتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

أ) تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك وهذا ما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي كبح مستوى الأسعار.

ب) رفع مستوى الضرائب:

وبالتالي تقليل دخول الأفراد وخفض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي في الاقتصاد

الأمر الذي يؤدي إلى خفض المستوى العام للأسعار.

ج) المزج بين الحالتين:

أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من اجل الخروج من حالة التضخم.

والشكل التالي يوضح كيفية معالجة السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم:

الشكل **2:السياسة المالية الانكماشية.**

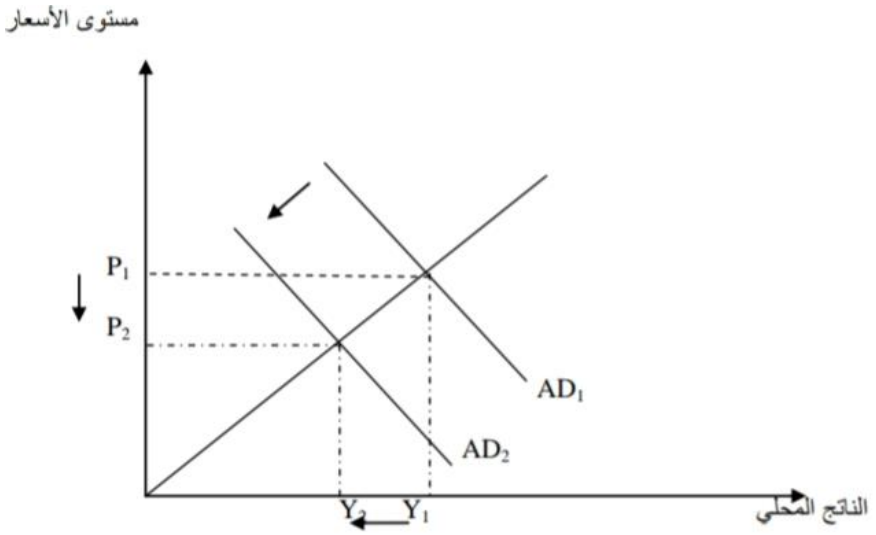

المصدر : (زيت، 2000)

حيث يبين الشكل تأثير السياسة المالية الانكماشية وذلك بتخفيض الانفاق وزيادة الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع {AD{1 إلى {AD{2 وخفض الاسعار من {P{1 إلى {P{2 ، كل ذلك من أجل السيطرة على مستويات الطلب الكلي وارتفاع الاسعار.

المبحث الثاني: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أحد المواضيع الاقتصادية التي يعيرها الباحثين اهتماما أكبر وذلك لأنه يعتبر من أهم وأبرز الأهداف التي تسعى كل الدول لتحقيقه. وسنقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق الى مختلف مفاهيم النمو الاقتصادي وذكر مجمل أنواعه الى جانب عرض مقاييسه ومحدداته ومن ثم استكشاف النظريات التقليدية والحديثة حول النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: ماهية النمو الاقتصادي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

_النمو الاقتصادي هو نتيجة للتوسع الاقتصادي المستمر، وبما أن النمو يمثل زيادة في الإنتاج، فإنه يأخذ في الاعتبار نصيب الفرد من الناتج ، وهو معدل نمو الدخل الشخصي اي الفردي. (هواري، 2016 -2017)

_او هو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي أو الناتج المحلي ، أو هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و ينبغي أن يكون أعلى من معدل النمو السكاني. (فاضل، 2023)

- يعتقد ريمون بار أن النمو الاقتصادي هو" زيادة في الثروة المتاحة وعدد السكان"،
- في حين يرى فرانسوا بيرو فيرى أن" النمو هو نمو لمؤشر ايجابي في بلد ما على مدى فترة زمنية أطول أو عدة فترات ". (أمين، 2019 -2020)
- كما عرفه ايضا simon kusents "بأنه زيادة طويلة المدى في احتمالية تجاوز عرض بضائع اقتصادية النمو السكاني المطلوب " (حبيطة، 2021)

من خلال التعريفات والشروط السابقة نستنتج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على انه" الزيادة المستمرة في فترة زمنية طويلة في اجمالي الناتج المحلي ونصيب كل فرد من الدخل الحقيقي في دولة ما ".

الفرع الثاني: انواع النمو الاقتصادي:

في هذا الفرع سوف نقوم بالتطرق لأنواع النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم وتصنيف هذه الأنواع وفقا لمعيار درجة التخطيط ومعيار درجة حدة النمو.

أولا: التصنيف حسب درجة التخطيط من عدمه:

يقسم النمو حسب هذا التصنيف الى ثلاث انواع النمو العابر والتلقائي والنمو المخطط:

النمو العابر: وهو نمو متقطع نتيجة ظهور عامل أو أكثر، وعندما تختفي هذه العوامل يختفي النمو.

النمو التلقائي: ولأنه يتمتع بوجود مؤسسات اقتصادية قوية، فمن الطبيعي ان يتمتع بالقوى والقدرات الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني.

النمو المخطط: ولنجاح هذا النمط يجب الاعتماد على امكانيات وقدرات المخططين، وان تكون الخطط المتبعة واقعية وقابلة للتنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير، لتمكنهم من المشاركة في عملية التخطيط في جميع المستويات.

ثانيا: التصنيف حسب درجة حدة النمو:

يصنف النمو الاقتصادي حسب درجة حدته الى نمو واسع النطاق، النمو المكثف، النمو المحتمل، النمو المتوازن والنمو المتسارع:

- نمو واسع النطاق: للحصول على نمو واسع النطاق يجب زيادة حجم عوامل النمو الاقتصادي، كزيادة الموارد البشرية أي اليد العاملة أو الآلات او الموارد الطبيعية...الخ
- النمو المكثف: لتحقيق هذا النمو يجب الاعتماد بشكل مباشر وأساسي على استخدام أكثر كفاءة للقوة الإنتاجية: مثل زيادة كفاءة الآلات وزيادة القيمة المضافة.
- النمو المحتمل: من خلال الاستفادة القصوى من جميع المعدات والموارد البشرية يمكن تحقيق أعلى درجات الانتاج والحصول على أعلى معدل نمو ممكن للمؤشرات الاقتصادية.
- النمو المتوازن: للحصول على نمو متوازن يجب تحقق مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية التقليدية كتوازن ميزان المدفوعات والميزانية العامة.
- لنمو المتسارع: يطلع على النوع تسمية النمو الهندسي، ويعني ذلك أن النمو يتزايد بنسبة ثابتة، فمثلا إذا عبرنا عن النمو الاقتصادي بمؤشر الناتج الوطني الاجمالي فسيتحقق النمو المتسارع في حالة تزايد هذا المؤشر بمقدار ثابت بين كل فترتين متتاليتين. (شريط، 2019-2020)

المطلب الثاني: مقاييسه ومحدداته:

في هذا المطلب سوف نقوم بذكر أهم المقاييس التي نعتمد عليها في قياس النمو الاقتصادي والتطرق أيضا الى العوامل المحددة له.

-الفرع الاول: مقاييس النمو الاقتصادي:

-مقاييس النمو الاقتصادي هي ادوات أو وسائل تستخدم لقياس صحة وتطور الاقتصاد في دولة معينة من خلال هذه المقاييس يمكننا تقييم اداء الاقتصاد واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

-اولا: الدخل الوطني الكلي:

اقترح "Mead " استخدام الدخل الوطني الكلي بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، لكنه لم يكن مقبولا في الأوساط الاقتصادية لأن تغيره قد يؤدي إلى نتائج مختلفة، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان ونقصانه بمعدل بسيط لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

-ثانيا: الدخل الوطني الكلي المتوقع:

حيث اقترح البعض من الاقتصاديين قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، خاصة إذا كانت تمتلك الدولة موارد غنية كامنة معطلة.

-ثالثا: الدخل الفردي:

ويعد من أهم وأصدق المعايير عند الكثير من الاقتصاديين، ولكن هناك بعض المشاكل تواجهها البلدان النامية أثناء قياس وإحصاء هذا المعيار، ولاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير تصبح مقارنة المجتمع به غير دقيقة، لأن هنالك من تعتمد في حسابه على إجمالي السكان وأخرى تعتمد على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من ناحية الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من ناحية الإنتاج. (أحمد، 2012 – 2013، صفحة 23)

-الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي:

لتحديد النمو الاقتصادي يجب الاعتماد على عدة عوامل مهمة ويمكن ايجازها فيما يلي:

-تراكم رأس المال : لتحقيق نمو اقتصادي جيد و زيادة الدخل القومي ، يتم تخصيص جزء من الاقتصاد القومي و استثماره، و بدلا من توجيهه الى مجال الاستهلاك يتم الاستفادة منه في تعزيز طاقة البلد كبناء مصانع جديدة و تشييد بنى تحتية كالطرق . (شريط، 2019-2020)

ويوجد نوعين من رأس المال وهي:

رأس المال المالي: هو عبارة عن الموارد المالية أو المبالغ المالية الموجه للاستثمار في الاسهم والسندات او تقرض الى البنوك من اجل الاعمال.

راس المال المادي: اي الاموال المستثمرة في المصانع والمعدات والمباني ... (أمين، 2019 -2020)

-**النمو السكاني ونمو القوى العاملة:** تعتبر العمالة من العوامل ذات التأثير القوي على العملية الإنتاجية باعتبارها أحد مدخلاته من خلال مفهوم الإنتاجية الحدية لعامل العمل فهي تمثل مقدار الإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه عن طريق زيادة عامل العمل بمقدار وحدة واحدة. ولذلك، فإن أحد العوامل التقليدية التي تحفز النمو الاقتصادي هو النمو السكاني، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة القوة العمل، باعتبار السكان العنصر الأساسي للعمل، حيث أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال ومع ذلك، فإن زيادة المنتجين والسكان تعني زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم السوق المحلية، والفرق هو ما إذا كانت الزيادة في النمو السكاني لها تأثير إيجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي لدولة ذات فائض في عنصر العمل ، وبالتالي تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب العمالة الاضافية ويعتمد ذلك على معدل ونوع تراكم رأس المال، وتوافر العوامل ذات الصلة مثل المهارات الإدارية والتنظيمية. (أمين، 2019 -2020)

-**الارض والموارد الطبيعية:** يلعب عامل الارض دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة واستغلال الموارد الباطنية كالبترول والمياه الجوفية او على ما تحتويه من معادن وغابات وخصوبة التربة. ويظهر هذين العاملين الفروقات والاختلافات بين الطاقة الانتاجية في مختلف الدول (نصيرة، 2016 -2017)

-**التكنولوجيا:** تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تحويل الخامات الى سلع وخدمات وتطويرها او اختراع أنواع جديدة، وبعبارة أخرى فان العوامل التي تم ذكرها سابقا بحاجة الى تكنولوجيا متطورة ومبتكرة لاستغلالها بشكل أمثل من زيادة الامكانيات الانتاجية. (هواري، 2016 -2017)

المطلب الثالث: النظريات التقليدية والحديثة حول النمو الاقتصادي:

في هذا المطلب سوف نتطرق الى أهم المدارس الفكرية والنظريات التي كانت تصب اهتماماتها بموضوع النمو الاقتصادي واعطاء إطار نظري شامل يساعد الدول من اجل النهوض بالاقتصاد والخروج من دوامة التخلف، ولقد ظهرت العديد من النظريات وكانت انطلاقة كل نظرية على أساس نقائص نظرية أخرى.

الفرع الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي:

لقد اختلفت وجهات نظر الكلاسيكيين فيما يخص تحليل النمو الاقتصادي الا أن أراءهم في طريقة تحقيقه تقاربت، حيث اعتمدوا في تحليلاتهم على العديد من الفرضيات كالملكية الخاصة وفرضية توزيع الدخل، واتجهوا للبحث عن أسباب النمو طويل المدى في الدخل القومي، ومن أهم الرواد الكلاسيكيين نجد ادم سميث، دايفد ريكاردو، روبرت مالتوس، كارل ماكس، فلذا سوف نعرض عليكم أهم أفكارهم المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

1-نظرية ادم سميث :

اعتبر ادم سميث زعيم المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وذلك بسبب وضعه الاساسات لنظرية النمو الاقتصادي التي تعتمد على الحرية الفردية وتقسيم العمل، وكانت دراساته حول النمو الاقتصادي ضمن دراساته العديدة في الاقتصاد السياسي في كتابه "ثروة الأمم" ومن أهم الافكار التي جاء بها حول هذا النمو ما يلي:

-تراكم رأس المال يعد أساسيا الا ان المشكلة تكمن في قدرة الافراد على الادخار أكثر حتى يتمكنوا من الاستثمار أكثر في اقتصاد البلاد.

-تقسيم العمل وهو نقطة الانطلاق في نظرية النمو الاقتصادي بعد تراكم رأس المال لأنه يؤدي الى أفضل النتائج في القوى المنتجة للعمل.

-تنفيذ الاستثمارات يتوقف على توقعات الرأسماليين وتلك التوقعات تعتمد بشكل كبير على حالة الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

-هناك تأثير غير مرئي يقود الفرد ويوجه الية السوق، وكل فرد يسعى لتحقيق أقصى قدر من الثروة.

-لا تتدخل الحكومة في التجارة و الصناعة بل تركز على تقديم الخدمات العامة فقط كتوفير الامن.

-المنتجين المزارعين ورجال الأعمال هما عناصر النمو وأن ما يساعدهم على توسيع أعمالهم وزيادة النمو هو حرية التجارة والعمل والمنافسة. (شريط، 2019-2020)

2-نظرية دافيد ريكاردو :

يعتبر "ريكاردو" أن الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية نظرا لأهميتها البالغة في مساهمتها لتوفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، وهذا يعني نقص العوائد الذي يعتبر سببا في الركود والثبات. كما يعد توزيع الدخل هو العامل الحاسم لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث دور الرأسماليين في عملية النمو

هو توفير رأس المال ومستلزمات العمل ودفع أجور العمال، ودفعهم لتحقيق أقصى ربح ممكن وتكوين رأس المال والتوسع فيه لضمان تحقيق النمو فالأجر هو الذي يحدد عدد العمال، فاذا ارتفع الاجر زاد عددهم مما يؤدي الى زيادة عرض العمل، وهذا ما يجعل الأجر ينخفض الى أدنى مستوى. أما ملاك الاراضي فارتفاع مداخيلهم متعلق ب حدوث ندرة في الأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر ما إذا كانت متوفرة بكثرة.

ففي نظر دايفد أن نظرية التوزيع الوظيفي توضح أنه كلما حدث توسع في الانتاج للأسباب السابقة جراء النمو الاقتصادي فإن حصتي الأجور و الريع سيرتفعان مقارنة بالأرباح ن و هذا ما يشكل عائق في زيادة حصة الأرباح، فينخفض كل من معدل نموها إضافة إلى انخفاض التراكم الرأسمالي لاعتباره العامل الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل .(أحمد، 2012 – 2013)

3-نظرية روبرت مالتوس :

ركز مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث يجب أن يكون نمو الطلب متناسبا مع إمكانيات الإنتاج وذلك للحفاظ على الأرباح. وأن ادخار ملاك الأراضي هو الذي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي بدوره يخفض معه النمو. أما نظريته في السكان فتكمن في أن نموه يكون بمتتالية هندسية عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى حدوث المجاعات بسبب تناقص عوائد الزراعة و الذي ينتج عنه انخفاض في دخل الفرد إلى أدنى مستوى و بالتالي أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة في عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يشكل عائق على النمو الاقتصادي.

إن تحليلات مالتوس كانت ناجحة في بعض الدول الإفريقية و الآسيوية، حيث أن السبب الذي أدى إلى زيادة عملية الإنتاج بمعدلات تفوق معدل نمو السكان هو تحسين التكنولوجيا المستخدمة في هذه العملية . (أحمد، 2012 – 2013)

4-نظرية كارل ماكس :

اختلفت آراء الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد ،فبينما ظن" سميث" أن السبب يرجع إلى" التنافس بين الرأسماليين"، أما" ريكاردو" ظن أن السبب هو" تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع "، حيث كان ل" ماكس" رأي آخر و هو "أن الأزمات الدورية التي تتماشى مع حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو غير قابل للاستمرار للأبد "

برأي ماكس الأجور تحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت تتغير إما ترتفع و إما تنخفض و معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للتدني ، وأن أي تراكم رأسمالي يقود احتياطي العمل إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاول من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تضع رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمل عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمل، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "ماكس" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الآليات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن توقعاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تمكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي تجاهله "ماكس". (أمين، 2019 -2020)

5-النظريات النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي :

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر على إثر التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية، و نتج هذا التحول أساسا عن النمو الاقتصادي الناجح الذي توصلت إليه الدول الرأسمالية المتقدمة، و تمز هذا النجاح بارتفاع الأجور الحقيقية، ارتفاع معدلات الأرباح و التقدم التكنولوجي و تجاوز معدل نمو السكان و تخلص من مخاوف الاقتصاديين حول الثبات و الركود الاقتصادي ، و نتيجة لذلك تم التركيز على حل المشاكل قصيرة الأجل و ركزوا أيضا على دور التغير الحدي في التوزيع الفعال للموارد . وفي النظريات النيو كلاسيكية يتم التركيز على أهمية الابتكارات و التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي و من أهم النماذج و النظريات نظرية Schumpeter، نموذج هارود دومار ، و نموذج سولو

6-نظرية SCHUMPTER للنمو الاقتصادي :

لقد قام SHUMPTER بإدخال تغييرات على نظرية النيو كلاسيك في التحول الاقتصادي، إذ يرى أن عملية النمو الاقتصادي هي تغير تلقائي وغير مستقر وتتبع تطور الابتكارات التقنية والتنظيمية عكس ما تصورها النيو كلاسيك أنها متسقة وتدريجية. في حين أن النمو يحدث بشكل غير مستقر من خلال فترات ازدهار تليها فترات كساد وذلك بشكل قفزات. وعند شومبتر إتجاه النمو ليس مستقرا ويصل سريعا إلى حدوده.

لقد وجهت عدة انتقادات إلى نظرية شومبتر في النمو الاقتصادي، منها:

- ❖ رؤيته أن النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي نتيجة لتقلبات دورية غير متسقة و غير تدريجية في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية فيمكن للنمو أن يحدث نتيجة لتغيرات مستمرة و منتظمة .
- ❖ أبدى اهمية كبيرة للإبتكارات بإعتبارها عاملا أساسيا للنمو إلا أن النمو لا يعتمد عليها فقط بل أيضا على التغيرات الإقتصادية و الإجتماعية. (العزيز، 2011-2012)

7- النظرية الكينزية: انطلق كينز في بناء نظرية بانتقاضه لأسس النظرية الكلاسيكية التي تقوم على الدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وحيادية الدولة وحالة التوظيف الكامل، باعتبارها وضعا عاديا للاقتصاد الوطني، وقانون ساي للأسواق الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له. حيث أكد ايضا أن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد كل من حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج القومي. وعلى خلاف الفكر الكلاسيكي أكد أن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة. وأنه لا وجود للتوازن الاقتصادي الوطني إن لم تتدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق. (صالحي، 2013)

8- نموذج هارود-دومار : اهتم كل من هارود و دومار بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ، و محاولة معرفة الدور الذي تلعبه الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني ، حيث اعتمدوا في هذا النموذج على التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري في زيادة كل من الطاق الإنتاجية للاقتصادي أي جانب العرض الكلي و الدخل أي جانب الطلب الكلي مع احتواء العمالة المتوفرة في الاقتصاد .

ويعد هذا النموذج تحليلا ديناميكيا و تطويرا للتحليل الكينيزي حيث يبحث عن المتطلبات اللازمة لتحقيق النمو المستقر، و يركز عل العلاقة بين الادخار و الاستثمار و النمو الاقتصادي، و بالرغم من استخدام كل من هارود دومار لمدخلين مختلفين في بناء كل من هما لنموذجه، إلا أنهما توصلا إلى نفس العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، لذلك تم إدراجهما في نموذج واحد.

وتنحصر الفرضيات التي وضعها كل منهما فيما يلي:

- ❖ -افتراض أن الاقتصاد مغلق مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- ❖ إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الإستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ❖ أن الميل الحدي لإدخار الذي يبقى مستقرا و ثابتا يساوي الميل المتوسط للإدخار .
- ❖ ثبات المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة، معامل رأس المال و نسبة رأس المال و العمل في المدخلات الإنتاجية .

- ❖ أن هناك نمطا واحدا لإنتاج السلع، و لا يوجد إهتلاك للسلع الرأسمالية، أي إفتراض عمر لا نهائي لها.
- ❖ تعتمد كل من حسابات الإدخار و الإستثمار على الدخل المحقق لنفس العام. (العزيز، 2011-2012)

9- نموذج سولو:

في 1956 اقترح سولو نموذجا انطلاقا من الفكر الكلاسيكي لكن في نمط التحليل النيو كلاسيكي، و طبقا لهذا النموذج يمكن تفسير الإنتاج و النمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب-دوغلاس:

$$Y = A.\ F\ (K,\ L)$$

حيث أن Y تمثل الإنتاج، A معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية بمعني التطور التقني، K تمثل مستوى راس المال و لـمستوى العمل.

وهكذا، فإذا زادت عوامل الإنتاج فينتج عن هذا نمو أقل أو نمو أقل فعالية، وبالتالي فإن التطور التقني يلعب دورا حاسما في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل والتخلص من حالة الركود.

وعلى الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، إلا أن سولو لم يحاول تفسيره إذ حلله كباق. و يقيم أهمية التطور التقني بعد حساب مساهمة كل من العمل و رأس المال في النمو، ومن ثم فإن جزءا مهما من النمو يبقى بدون تفسير، و لهذا السبب تم تسمية نظرية سولو ب "نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي " (مسعي،محمد، 2012)

الفرع الثاني: النظريات الحديثة: (أحمد، 2012 - 2013)

❖ **نظرية الدفعة القوية (النمو المتوازن):**

تنسب نظرية الدفعة القوية إلى روزنشتاين رودان الذي يؤكد الحجة إلى توفر رؤوس أموال كبيرة محلية وأجنبية واستثمارها في الصناعة ومشاريع عامة، تحت إشراف الحكومة. ويؤكد على حتمية التصنيع و أهميته التي تتطلب رأس مال أولي يمكن الاقتصاد من الانطلاق، فإذا لم يمكن الحصول على دفعة التمويل القوية فستختفي الاستثمارات التدريجية دون النجاح في انطلاق الصناعة. و يعتقد أن التقدم خطوة خطوة لنؤثر في كسر الحواجز و القيود التي تعاني منها الدول المتخلفة، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليمكن الاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي . و يعتمد رودان في تبريره لنظريته من فرضية أساسها أن التصنيع هو سبيل التنمية و مجال لاستيعاب العمالة المتعطلة في القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة.

ويرى أن هناك أسلوبان للتصنيع: الأسلوب الأول يتم توجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، و الأسلوب الثاني هو قيام الدول المتقدم بالاستثمارات المباشرة و غير المباشرة في الدول المتخلفة.

بينما تنسب نظرية النمو المتوازن إلى راغنر نيركس صاحب حلقة الفقر المُفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك، لكون أن الفقر سبب لعدم الادخار الذي هو سبب لعدم الاستثمار الذي هو سبب لاستمرار الفقر.

وبذلك فإن عملية النمو تحدث نتيجة للاستثمار في جميع القطاعات دفعة واحدة، وهو ما جعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى (النمو المتوازن). حيث نعني بالتوازن في هذه النظرية هو التوسع المتزامن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك للحيلولة دون حصول اختناقات تنموية تؤثر على النمو. و الأهم في النظرية هو توزيع الاستثمارات على القطاعات وليس حجم الاستثمارات ذاته . (،حمداني، 2008-2009)

❖ **نظرية إستراتيجية المراحل لروستوا :**

يرى روستو أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يجب أن يمر بخمسة مراحل و التي لخصها في كتابه "مراحل النمو الإقتصادي" الذي ظهر سنة 1956 و تتمثل هذه المراحل فيما يلي :

أولا: مرحلة المجتمع التقليدي:

حيث يستخدم المجتمع التقليدي وسائل إنتاج بدائية ويخصص نسبة مرتفعة من موارده للزراعة لصعوبة زيادة الإنتاجية الزراعية، و أن الادخار أو الاستثمار لا تكاد تكون كافية لتغطية الأصول الرأسمالية هذا ما يعني أن المجتمع غير قادر على الزادة في مستويات المعيشة.

ثانيا: مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وتتميز هذه المرحلة بتحسين مجالات الاستثمار والربح و زيادة العمالة، و استعمال وسائل حديثة في الإنتاج و القيام ببعض الصناعات إلى جانب الزراعة.

ظهور طبقة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي، وظهور قطاعات رائدة تؤثر بشكل إيجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثالثا: مرحلة الانطلاق:

و هي المرحلة التي يمكن أن تقول فيها أن المجتمع معاصر، حيث يتمكن فيها المجتمع من التخلص من العقبات التي تعرقل نموه المنتظم، و تتميز هذه المرحلة بأنها قصيرة نسبيا أي ما بين عشرون و ثلاثون سنة و يحدث فيها تحول كبير في الإقتصاد ، مما يجعل عملية النمو تصبح بطريقة تلقائية.

في هذه المرحلة يرتفع معدل الاستثمار من 5 إلى 10 % من الناتج الوطني الصافي إضافة إلى ارتفاع الإنتاج الحقيقي للفرد. (،حمداني، 2008-2009، صفحة 42)

رابعا: مرحلة النضج:

في هذه المرحلة تعد الدولة متقدمة اقتصاديا، وتصل فيها معدلات الاستثمار إلى 10-20% من الدخل الوطني، ويتجاوز الإنتاج نسبة الزيادة السكانية، وتشهد تحول وتسارع في البنية التحتية والتطور التكنولوجي ومضاعفة الصناعات الحديثة. (،حمداني، 2008-2009، صفحة 43)

خامسا: مرحلة الاستهلاك الكبير:

وهي المرحلة التي بلغ فيها الدولة شأنا كبيرا من التقدم الاقتصادي ويزيد فيها الإنتاج عن الحاجات، ويعيش السكان في سعة من العيش ويتقاضون مداخيل عالية، وارتفاع نسبة سكان المدن مما يؤدي إلى زيادة المشتغلين في الأعمال الإدارية والمكاتب التجارة، ويصبح التقدم التقني سهل الوصول إليه و يرتفع متوسط الاستهلاك الفردي العادي من السلع الاستهلاكية و السلع المعمرة، و يزداد الإنتاج الفكري و الأدبي و الفني للمجتمع. (،حمداني، 2008-2009، صفحة 44)

- نماذج النمو الداخلي: إن الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو الاقتصادي طويل الأمد قد قاد إلى على الرضا عن تلك النظريات وفشلها في إعطاء تفسير مقنع للنمو الاقتصادي التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم. فالنيو كلاسيكية تعتمد في معظم نظريات النمو الاقتصادي على التقدم التكنولوجي. الامر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة في نظرية النمو الحديثة (الداخلية). (شهات،وهيبة، 2021-2022، صفحة 27)

حيث سنعرض أهم هذه النماذج:

-نموذج رومر (1986):

قام رومر ببناء نموذجه للنمو على المدى الطويل حيث إعتبر العامل الأساسي لعملية النمو الداخلي هو رأس المال المادي، حيث يقصد به العامل المسؤول عن التطور التكنولوجي، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لهذا العامل . مبينا انه في نظريات النمو الخارجية

سيصل الاقتصاد إلى حالة الثبات عند مستوى معين، ولكن مع المعرفة كمصدر للنمو لا توجد حالة ثابتة يتوقف عندها النمو عند مستوى ما وبالتالي يصف النمو على أنه النمو غير المحدود.

-نموذج لوكس:

يجادل لوكس صحة نموذج سولو حيث قام بإضافة متغير ألا و هو رأس المال العامل البشري، الذي يمكن من خلاله قياس المستوى العام لبراعة العمل الذي لا يمكن إعتمادها في جميع البلدان. و يعتبر أن التكنولوجيا هي نوع من المعرفة البشرية و من خلال الإستثمار فيه يمكن تحسين و التأثير على كل من رأس المال المادي و العمالة.

ركز لوكس على رأل المال البشري من إفتراضه أن الإقتصاد الوطني يتكون من قطاعين رئيسيين بحيث يهتم أحدهما بإنتاج السلع و الخدمات و توزيعها، أما الاخر يهتم بتكوين و تأهيل رأس المال البشري و هذا الأخير يزداد و يتراكم عبر الزمن وفق المعادلة التالية :

$$\boldsymbol{h* = B(1 - u_t}$$

حيث :u_t تمثل المدة الزمنية، و $(1- u_t)$ معامل يمثل المدة اللازمة للحصول على المعرفة أي مدة تكوين و تأهيل رأس المال البشري، و h تراكم رأس المال البشري، أما B يمثل حصة رأس المال البشري من الناتج . (شهات،وهيبة، 2021-2022)

و لذا تكون دالة الإنتاج عند لوكس كالتالي :

$$\mathbf{Y=}\boldsymbol{K^b} \quad \mathbf{(HL)}$$

مع تركيز لوكاس على عامل الحصول على المعرفة الذي يمثل دورا مهما في زيادة النمو الإقتصادي ، حيث كلما زاد هذا العامل ساعد على زيادة كفائة رأس المال البشري HL ومن ثم زيادة النمو الإقتصادي Yu. (شهات،وهيبة، 2021-2022)

المبحث الثالث: دراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع تأثير السياسة المالية على نمو الاقتصادي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والاجنبية وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الاشارة الى أبرز ملامحها. مع تقديم تعليق عليها يتضمن الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسات الحالية.

المطلب الاول: دراسات باللغة العربية

سنتناول بعض الدراسات السابقة المحلية التي تم الحصول عليها بعنوان تأثير السياسة الملية على النمو الاقتصادي وتم التوصل الى مجموعة من الدراسات من أهمها:

- دراسة مغنية هواري بعنوان السياسة **المالية وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر. مشروع أطروحة لنيل شهادة الدكتورة تخصص العلوم الاقتصادية 2017/2016**

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ عام 1990 حتى 2015. وتركز على العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي، وتختبر صحة قانون Wagner وتأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار Granger وتحليل الأشعة الذاتية الانحدار VAR ، وتحليل دوال الاستجابة وتجزئة التباين.

أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين النمو الاقتصادي وإيرادات الجباية النفطية والجباية العادية في المدى الطويل، ووجود علاقة عكسية معنوية بين الناتج المحلي الخام والإنفاق العام في المدى الطويل، كما أظهرت دراسة السببية صحة قانون Wagner في الجزائر. وهذا ما يدل على أن السياسة المالية تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمال أدوات المتمثلة في الإيرادات والنفقات، وكذا التأثير المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. (مغنية، 2016-2017)

- **دراسة منصور شريفة بعنوان السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر) للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية2015** /2016

قامت هذه الدراسة بتحليل أهمية السياسة المالية في الاقتصاد المعاصر، مع التركيز على قدرتها على الحفاظ على التوازن والاستقرار الاقتصادي في الجزائر. تم استخدام منهج وصفي رئيسي في هذه الدراسة، مع إضافة منهج تحليلي لفهم أفضل للآليات المعمول بها.

تعتبر السياسة المالية أداة فعّالة لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق التوازن العام، من خلال القدرة على تنظيم وترشيد النفقات العامة وفقًا للموارد المالية المحدودة وربحية النظام الاقتصادي الوطني.

أظهرت نتائج الدراسة أهمية الحفاظ على سياسة مالية متسقة وفعّالة لضمان التوازن العام والاستقرار الاقتصادي المستدام. وأكدت الدراسة أيضًا ضرورة تكييف هذه السياسة باستمرار لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الحديثة التي تواجه الجزائر. (منصور، 2015_2016)
باختصار، تدعم هذه الدراسة أن السياسة المالية ليست مجرد أداة حيوية لإدارة الاقتصاد، بل هي عنصر رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن في سياق الجزائر.

❖ **دراسة فاطنة قويدري، على حبيطة. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة الجلفة2021**

تستهدف هذه الدراسة قياس تأثير بعض أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية مثل مصر، الأردن، المغرب، والسعودية خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2019، باستخدام دراسة قياسية متمثلة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية .(Panel Data)
أظهرت النتائج أن النفقات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي لان ترشيد النفقات العامة وتمويل المشروعات الاستثمارية يدعم النمو الاقتصادي أما بالنسبة للإيرادات الضريبية لها تأثير سلبي ومعنوي فلابد من تفعيل الإيرادات الضريبية وذلك من خلال إعادة هيكل النظام الضريبي والنظر في الإعفاءات الضريبية خاصة في الدول المصدرة للنفط واعتمادها على الإيرادات النفطية وكذا رأس المال البشري ذو تأثير إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا وفق النظرية الاقتصادية. (قويدري و علي، 2021)

❖ **دراسة:** ضيف احمد **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2015-2014

تهدف هذا البحث إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012)، وكذلك الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو ومختلف مجدداته الى جانب تطورات المالية العامة للجزائر. اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستنباطي، من خلال التحليل الوصفي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى التحليل البياني والرياضي. كما سأستخدم المنهج الاستقرائي في تحليل وتفسير البيانات الإحصائية المتعلقة بتطورات مكونات المالية العامة للدولة.
أظهرت النتائج أن السياسة المالية تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وتختلف أهدافها بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تسعى الأولى إلى الاستقرار الاقتصادي ودعم القطاع الخاص، بينما تسعى الثانية

إلى تحقيق النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية. الجزائر تسعى كدولة نامية إلى دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار من خلال سياسة مالية فعّالة. (احمد، 2015/2014)

❖ **دراسة** شيماء شريط دور **السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2010-2019)** مذكرة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية 2022/2019

هدفت هذه الدراسة الى تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر للفترة (2010-2019) في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام المنهج الوصفي المنهج التحليلي. أظهرت النتائج ان خلال الفترة المدروسة (2010-2019)، استخدمت الجزائر مجموعة متنوعة من الأدوات السياسية بهدف زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات وفرص التوظيف، وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العام ومعالجة قضايا البطالة والضغوط التضخمية .

وكذلك يظهر أن تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف، كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات الإنتاجية، وذلك بسبب ضعف مرونة البنية الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تلبية الطلب الناتج عن زيادة النفقات العامة، مما يؤدي إلى الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب الكلي. وتشير الدراسة أيضًا إلى أن معدلات النمو الاقتصادي متوقفة على قطاع الطاقة والمحروقات .

يظهر أن الضرائب غير المباشرة تعزز الناتج المحلي الإجمالي، بينما تؤثر الضرائب المباشرة سلباً على الناتج على المدى الطويل. كما توضح الدراسة أن الإنفاق على التجهيز يعزز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمار العام، مما يساهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي .(شيماء، 2019-2020)

المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية

❖ دراسة براهيم منصوري **" FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH MOROCCO AND TUNISIA COMPARED" EGYPT,** مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المغرب وتونس ومصر. وتركيز على تأثير الإنفاق العام في الاستثمار مقارنة بتأثير تراكم رأس المال في القطاع الخاص. من خلال استخدامها للمنهج التحليلي، أظهرت نتائج البحث أن الاستثمار العام يمارس تأثيرًا مزاحمًا على النمو الاقتصادي في مصر والمغرب وتونس. ومع ذلك، فإن الاستثمار العام يؤثر بشكل إيجابي على

النمو الاقتصادي في مصر وتونس فقط على المدى الطويل، في الحالة المغربية لوحظ لتأثير الإيجابي للاستثمار العام على المدى الطويل والقصير. وأن الاستهلاك العام الحالي، فإنه يؤثر على النمو الاقتصادي في البلدان الثلاثة فالتأثير السلبي ناتجا عن هيمنة التأثيرات على الطلب والآثار على جانب العرض الناتجة عن زيادة الاستهلاك العام(Brahim, 2008) .

❖ دراسة مريم مشري و جبار بوكتير " **Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according toWanger's Law of Increasing Public Expenditure**" مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016.بناء على اختبار مدى توافق قانون فاغنر مع الاقتصاد الجزائري. تهدف هذه الدراسة أيضا إلى استكشاف مدى فاعلية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2016.

من خلال استخدامها للمنهج التحليلي توصلت الدراسة أن قانون فاغنر كان مناسبا للتحقق من وضع الاقتصاد الجزائري. خاصة أن الجزائر تبنت سلسلة من خطط التنمية الاقتصادية التي تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام للنهوض بالاقتصاد الوطني من أجل تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الاعتماد شبه الكامل للاقتصاد الجزائري على صادرات النفط، واستمرار ارتباط الخطة بأكملها بصادرات النفط، كان له تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي. ومن توصيات البحث هو اعتماد أدوات تمويل جديدة للنفقات العامة للحد من الاعتماد الاقتصادي على الريع (النفط)، توجيه الاستثمارات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة، والتي تتطلب كثافة اليد العاملة ودور ريادة الأعمال كمحرك رئيسي لأي اقتصاد، الحاجة إلى توجيه الإنفاق العام نحو استدامة الطلب المحلي على المنتجات المحلية من أجل تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، تطبيق نظام رقابة جدية على الإنفاق العام وتوجيه الموازنة العامة وفق نهج الإدارة بالأهداف (MBO) من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العام(Meriem & Djebar, 2019) .

❖ دراسة مباركي ناصر و بويعقوب إبراهيم "Les déterminants de la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2015: une analyse empirique "Algerian Business Performance Review (ABPR)مجلة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير مختلف المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2015. وبشكل أكثر تحديدًا، تسعى الدراسة إلى تحديد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر عبر تحليل تأثير معدل الاستثمار، ومعدل الصادرات الهيدروكربونية، ومعدل الصادرات غير الهيدروكربونية باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء الهيكلي (VECM).

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، حيث يتم استخدام نموذج تصحيح الأخطاء الهيكلي (VECM) لدراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة ومعدل النمو الاقتصادي.

أظهرت الدراسة أن المتغيرات التفسيرية المختلفة مثل معدل الاستثمار، معدل الصادرات الهيدروكربونية (ExpHydro)، ومعدل الصادرات غير الهيدروكربونية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي كبير لكل من الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية على النمو الاقتصادي، حيث يعتبر هذان المتغيران عناصر حاسمة للغاية في تحديد النمو الاقتصادي. تلعب الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية دورًا مهمًا في تحديد التباين في النمو الاقتصادي في الجزائر.

أظهرت نتائج التقدير الاقتصادي القياسي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج التجريبي. ويوضح تقدير نموذج VECM أن معادلة النمو الاقتصادي مهمة جدًا، حيث يبلغ معامل التحديد (R2 = 0.90)، مما يشير إلى أن 90٪ من التباين في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بواسطة النموذج . (BOUYACOUB & Brahim, 2017)

❖ دراسة Simbarashe Tendengu, Forget Mingiri Kapingura and Asrat Tsegaye "**Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa**" مجلة MDPI ECONOMIES

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة من 1988 إلى 2018، باستخدام نموذج التأخر الموزع ذاتي الانحدار .(ARDL) تسعى الدراسة

إلى تحليل أثر متغيرات السياسة المالية المختلفة على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، حيث يتم استخدام نموذج التأخر الموزع ذاتي الانحدار لدراسة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية ومعدل النمو الاقتصادي. أظهرت الدراسة أن استثمارات القطاع العام، والإيرادات الضريبية، ومؤشر معدلات التبادل التجاري، والاستثمار الخاص المحلي، وسعر الصرف الحقيقي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في الحافظة لها تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا. أوضحت النتائج أن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. كما بينت الدراسة أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان ذا طبيعة رأسمالية وليس نفقات متكررة. تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لتأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مشيرة إلى الأهمية الكبيرة للاستثمارات والإيرادات الضريبية ومؤشرات التبادل التجاري في تعزيز النمو الاقتصادي، مع التحذير من تأثير الإنفاق الاستهلاكي المفرط على النمو. هذه النتائج تقدم دليلاً هاماً لصناع القرار حول كيفية توجيه السياسة المالية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام (Simbarashe, Forget Mingiri, & Tsegaye, 2022) .

❖ دراسة سيدي محمد الشكوري , عبد الرحيم الشيبي , محمد بن بوزيان **"THE IMPACT OF GOVERNMENT SIZE ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: A THRESHOLD ANALYSIS"**

هذا البحث يهدف إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر. تعتمد الدراسة الاستقرائية على الأدبيات الخاصة بالنمو التلقائي باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تفسيري رئيسي. ثم نقوم بتنفيذ نموذج الانحناء التراجعي بواسطة هانسن مع عتبة غير معروفة لتقدير الحجم الحكومي الأمثل خلال الفترة 1973–2020. أظهرت النتائج المتحصل عليها صحة فرضية منحنى أرمي في حالة الجزائر، وتشير إلى أن الحجم الحكومي المثالي الذي يعزز النمو الاقتصادي يتراوح حوالي 30.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبناءً على ذلك، نظراً لأن الجزائر قد حققت مستوى الحجم الحكومي الأمثل، يبدو أنه من الأهمية بالنسبة للسلطات تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي (CHEKOURI, CHIBI, & BENBOUZIANE, 2022) .

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

فيما يلي تحليل للاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة بناءً على الوثائق المقدمة:

1. الدراسة الحالية:

عنوان الدراسة: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج .ARDL

الأهداف:

- ✓ تحليل تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ استخدام نموذج ARDL لفحص العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

المنهجية:

- ✓ استخدام المنهج التحليلي والاقتصادي القياسي.
- ✓ تحليل استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل بين المتغيرات.
- ✓ تقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل.

النتائج:

- ✓ التجارة الخارجية والإيرادات العامة لهما تأثير إيجابي ومعنوي على الإنفاق العام.
- ✓ الإنفاق العام قد يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- ✓ التضخم ليس له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي.

2. الدراسات السابقة:

❖ دراسة مغنية هواري:

- الهدف : تحليل أثر الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار قانون Wagnerوتحليل.VAR
- النتائج: تأثير إيجابي ومعنوي لإيرادات الجباية النفطية والجباية العادية على النمو في المدى الطويل، وعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الخام والإنفاق العام.

❖ دراسة منصور شريفة:

- الهدف : تحليل أهمية السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- المنهجية : منهج وصفي مع إضافة منهج تحليلي.
- النتائج : السياسة المالية أداة فعّالة لتحقيق التوازن العام وتحتاج إلى تكييف لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية.

❖ دراسة قويدري فاطنة:

- الهدف : قياس تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية.

- النتائج : النفقات العامة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، بينما للإيرادات الضريبية تأثير سلبي.

❖ دراسة ضيف أحمد:

- الهدف : دراسة تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- المنهجية : تحليل وصفي واستنباطي للبيانات المالية.
- النتائج : السياسة المالية تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وتختلف أهدافها بين الدول المتقدمة والنامية.

❖ دراسة شريط دورشيماء:

- الهدف: تقييم أداء السياسة المالية في الجزائر.
- النتائج: تأثير ضعيف للنفقات العامة على النمو الاقتصادي بسبب ضعف مرونة البنية الإنتاجية والاعتماد على الواردات.

❖ دراسة مشري وبوكتير:

- الهدف: تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر وفقاً لقانون فاغنر.
- النتائج: قانون فاغنر كان مناسبًا للاقتصاد الجزائري، والإنفاق العام يسهم في تحفيز الطلب الكلي.

❖ دراسة مباركي وبويعقوب:

- الهدف : تحديد تأثير مختلف المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج.VECM
- النتائج : تأثير إيجابي كبير للصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية على النمو الاقتصادي.

 دراسة Tendengu وآخرين:

✓ الهدف: فحص تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا باستخدام نموذج.ARDL

✓ النتائج: استثمارات القطاع العام والإيرادات الضريبية ومؤشر معدلات التبادل التجاري لهما تأثير إيجابي، بينما للإنفاق الاستهلاكي الحكومي تأثير سلبي.

3. الاختلافات الرئيسية:

❖ منهجية التحليل:

الدراسة الحالية تستخدم نموذج ARDL بينما الدراسات السابقة استخدمت نماذج متنوعة مثل VAR و VECMوتحليل وصفي.

❖ نطاق التحليل:

- الدراسة الحالية تركز على تحليل التأثير المباشر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الدراسات السابقة تناولت مواضيع متنوعة مثل قانون فاغنر وأثر الإيرادات العامة والتجارة الخارجية.

❖ الفترة الزمنية:

- الدراسة الحالية تغطي فترة 1973-2020.
- الدراسات السابقة تغطي فترات زمنية مختلفة.

❖ النتائج المحددة:

- الدراسة الحالية وجدت أن الإنفاق العام قد يكون له تأثير سلبي على النمو، بينما الدراسات السابقة أشارت إلى تأثير إيجابي للنفقات العامة في بعض الأحيان.

❖ العوامل الأخرى:

الدراسة الحالية أكدت على أن التضخم ليس له تأثير معنوي على النمو، بينما لم تتطرق العديد من الدراسات السابقة لهذا العامل بشكل واضح.

الدراسة الحالية تساهم في الأدبيات من خلال تقديم تحليل محدث وشامل باستخدام نموذج ARDL لفحص تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يعزز فهمنا للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في سياق جزائري حديث.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان السياسة المالية أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه المسار الاقتصادي في الدول و أنها شهدت تطورات جوهرية نابعة تطورات اقتصادية واجتماعية ، ومن الأكيد أن السياسة المالية تمتلك أدوات ذات أهمية بالغة والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة خاصة الضرائب بالإضافة إلى الموازنة العامة، تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة وكذلك يمكن لهذه الأدوات تأثير على المتغيرات الاقتصادية، من خلال ترشيد النفقات العامة، وكذلك تأثيرها في الدخل الوطني مستويات الأسعار مستويات الاستثمار النمو الاقتصادي، هذه الأدوات تُعَدُّ وسيلة فعَّالة للوصول إلى الهدف المطلوب الذي ترسمه الحكومة.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياستين النقدية والمالية، وكذا أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ومراجعة بعض الأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة، وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة تحليلية و قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2022.

لذا سنقوم بتحديد كيفية إنجاز هذه الدراسة، من خلال تحديد المتغيرات واختيار مجتمع الدراسة وعينته، وكيفية تلخيص المعطيات، كذلك تحديد الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في دراسة المعطيات والتي تمكننا من الحصول على النتائج قصد تحليلها ومناقشتها.

لذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وفق ما يلي:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات الدراسة القياسية.

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: تحليل مؤشرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

تُعتبر السياسة المالية أحد أبرز وأهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصاد، وقد شهدت الجزائر تطورات وتغيرات جوهرية في السياسة المالية بهدف التكيف مع التحديات الراهنة. وسنحاول خلال هذا المبحث إلى تحليل التطورات التي شهدتها أدوات السياسة المالية خلال الفترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

الفرع الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1997-2022

جدول2 :نطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1997-2022)

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نفقات عامة	845.1	8760.0	961.7	1178.1	1321.0	1550.6
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات عامة	1690.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات عامة	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6024.2	6995.7
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نفقات عامة	7656.3	7297.4	7899.1	7732.1	7741.3	6902.9
السنة	2021	2022				
نفقات عامة	7436.1	9660.0				

الوحدة مليار دج

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على

تقارير بنك الجزائر للفترة (1997_2022) من الموقعhttps://www.bank-of-algeria.dz

من الجدول، نلاحظ ارتفاع وتيرة النفقات العامة بشكل طفيف من 845.1 مليار دينار في عام 1997 إلى 876.0 مليار دينار في عام 1999. بدأت وتيرة النفقات العامة تتزايد بشكل أسرع نتيجة لبداية التوازن المالي والاستقرار السياسي والأمني في تلك الفترة، حيث قدرت النفقات في عام 2000 بـ 1178.1 مليار دينار. استمرت الزيادة لتصل إلى 4246.3 مليار دينار في عام 2009، ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة التوسعية التي اتخذتها الجزائر آنذاك بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية.

من الجدير بالذكر أن الارتفاع المسجل في النفقات العامة خلال الفترة (2010-2014) كان نتيجة الالتزام بتنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، والذي خُصص له مبلغ ضخم لإنجاز واستكمال المشاريع والاستثمارات. باستثناء عام 2013، حيث انخفضت النفقات بمقدار 1034 مليار دينار.
أما خلال الفترة 2015-2018، فقد شهدت النفقات العامة توسعاً ضئيلاً في حجمها. وفي عام 2022، بلغت النفقات العامة 9660 مليار دينار، وهو أعلى مبلغ تم تسجيله خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة(1997-2022)

جدول 3: تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (1997-2022)

الوحدة مليار دج

السنة	نفقات التسيير	النسب	نفات التجهيز	النسب
1997	643.56	76.0	201.64	25.0
1998	663.86	75.80	211.88	24.20
1999	774.70	80.5	186.99	19.5
2000	856.19	72.68	321.9	27.32
2001	963.63	72.95	357.3	27.05
2002	975.6	68.30	452.9	31.70
2003	1122.8	66.98	553.6	33.02
2004	1251.1	65.7	640.7	33.7
2005	1245.1	60.5	806.9	39.2
2006	1437.9	57.9	1015.1	40.8
2007	1673.9	54.2	1434.6	46.4
2008	2217.7	51.8	1973.3	46.1
2009	2300.0	52.4	1946.3	44.3
2010	2659.0	58.2	1807.9	39.6
2011	3879.2	65.1	1974.4	33.1
2012	4925.1	69.0	2234.0	31.2
2013	4131.5	67.7	1892.6	31.0
2014	4494.3	63.2	2501.4	35.2
2015	4617.0	59.8	3039.3	39.3
2016	4583.8	62.3	2711.9	36.9
2017	4677.2	61.2	2605.4	34.1
2018	4813.7	58.5	2918.4	35.5
2019	4895.2	57.1	2846.1	33.2
2020	5009.3	63.8	1893.5	24.1
2021	5479.7	66.2	1956.4	23.8
2022	7573.7	73.5	2086.3	20.3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على

تقارير بنك الجزائر للفترة (1997_2022) من الموقع/ https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول، نلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشري نفقات التسيير والتجهيز، حيث يندمجان تحت مؤشر واحد هو النفقات العامة. فعندما ينخفض أحدهما ترتفع نسبة الآخر، مما يؤدي إلى تقلبات في النسب المئوية خلال فترة الدراسة.

عند تحليل نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة من 1997 إلى 2022، نلاحظ أن هذه النفقات في تزايد، لكن نسبة الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى وليست ثابتة. يلعب هذان العاملان دورًا أساسيًا في زيادة النفقات العامة لأنهما يستحوذان على أكبر نسبة منها. يعود سبب التزايد في هذا النوع من النفقات إلى اعتبارات سياسية، اجتماعية، واقتصادية، مما يعكس دور الدولة في تحمل المهام الأساسية مثل الإدارة العامة، التعليم، والصحة.

في الفترة من 1997 إلى 1999، ارتفعت نفقات التسيير إلى 80.5% في عام 1999، لتصل إلى 774.7 مليار دينار جزائري، وهذا يعكس تأثير الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. بالمقابل، تراجعت نفقات التجهيز إلى 19.5% في عام 1999 مقارنة بالسنوات السابقة.

أما الفترة من 2000 إلى 2004، فقد شهدت ارتفاعًا منخفضًا مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغت نفقات التسيير 1251.1 مليار دينار جزائري في عام 2004، وانخفضت نسبتها الإجمالية إلى 66.13%. تعود هذه الزيادة إلى زيادة الرواتب والأجور. فيما شهدت نفقات التجهيز زيادة أكبر لتبلغ 640.7 مليار دينار في عام 2004.

في عام 2005، تراجعت نفقات التسيير إلى 1245.1 مليار دينار جزائري بسبب عدة عوامل منها انخفاض الفوائد على الدين العام، بينما استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع.

من 2008 إلى 2012، ارتفعت نفقات التسيير لتبلغ 3797.2 مليار دينار جزائري في عام 2012، ويرجع ذلك تقريبًا بالكامل إلى ارتفاع التحويلات الجارية وبدرجة أقل إلى نفقات التجهيز. ولكن في عام 2013، انخفضت نفقات التسيير بشكل واضح لتصل إلى 4131.5 مليار دينار جزائري، بنسبة 16.2% بسبب انخفاض التحويلات الجارية.

في عام 2014، ارتفعت نفقات التسيير مرة أخرى وواصلت نموها في عام 2015 بنسبة متواضعة بلغت حوالي 27%، لتصل إلى 4611.5 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك إلى زيادة نفقات المستخدمين مع تراجع طفيف في التحويلات الجارية بما في ذلك الخدمات الإدارية.

من 2015 إلى 2022، شهدت نفقات التسيير ارتفاعًا مستمرًا لتبلغ أقصى قيمة عند 7573 مليار دينار جزائري، باستثناء عام 2016 الذي سجل انخفاضًا عن السنة التي سبقته بما قدره 1060 مليار دينار جزائري. عادت نفقات التسيير للارتفاع من عام 2017 لتبلغ أقصى حد لها في عام 2022، ونفس الشيء ينطبق على نفقات التجهيز.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

الفرع الأول: تحليل الايرادات الجبائية والمحروقات:

جدول 4:تطور الإيرادات الجبائية والمحروقات خلال الفترة (1997-2022)

الوحدة مليار دج

السنوات	ايرادات جبائية	ايرادات المحروقات
1997	313.9	564.77
1998	329.8	378.56
1999	314.8	560.12
2000	349.5	1173.2
2001	398.2	956.3
2002	482.9	952.0
2003	519.9	1284.4
2004	580.4	1570.7
2005	640.3	2352.7
2006	720.8	2799.0
2007	766.7	2796.8
2008	965.2	4088.6
2009	1146.6	2412.7
2010	1298.0	2905.0
2011	1527.1	3979.7
2012	1908.6	4184.3
2013	2031.0	3678.1
2014	2091.4	3388.4
2015	2354.7	2373.5
2016	2422.9	1781.1
2017	2663.1	2372.5
2018	2711.8	2887.1
2019	2853.5	2668.5
2020	2625.2	1921.6
2021	2762.1	2609.2
2022	2943.2	5657.7

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

تقارير بنك الجزائر للفترة (1997_2022) من الموقع/ https://www.bank-of-algeria.dz

من خلال دراسة تطور الإيرادات الجبائية وإيرادات المحروقات خلال الفترة من 1997 إلى 2022، تبين أن إيرادات المحروقات استحوذت على النصيب الأكبر في معظم سنوات الدراسة مقارنة بالإيرادات الجبائية. بلغت إيرادات المحروقات 564.77 مليار دينار جزائري في عام 1997 نتيجة ارتفاع الطلب على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج، لكنها تراجعت إلى 378.96 مليار دينار في عام 1998 بسبب انخفاض أسعار النفط. ثم ارتفعت من 560.12 مليار دينار في عام 1999 إلى 2796.8 مليار دينار في عام 2007.

في المقابل، ساهمت الإيرادات الجبائية بنسبة قليلة نسبياً، حيث ارتفعت من 313.9 مليار دينار في عام 1997 إلى 766.7 مليار دينار في عام 2007. من هنا، يتضح أن إيرادات المحروقات تشكل مورداً أساسياً ورئيسياً لخزينة الدولة.

حدث استثناء في عام 2008، حيث بلغت إيرادات المحروقات 4088.6 مليار دينار، بزيادة تقدر بـ 31% مقارنة بعام 2007، نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار المحروقات. بينما في عامي 2009 و2010، انخفضت إيرادات المحروقات بشكل كبير إلى 2412.7 مليار دينار و2905 مليار دينار على التوالي، وهي المعدلات الأكثر انخفاضاً منذ عام 2004، نتيجة انخفاض أسعار النفط.

من 2011 إلى 2015، عادت إيرادات المحروقات للارتفاع نظراً لارتفاع أسعار البترول. في عام 2016، انخفضت بنسبة 25% أي بمقدار 592.4 مليار دينار مقارنة بعام 2015، لكنها عاودت الارتفاع مرة أخرى في عام 2017 واستمرت في التقلب والتفاوت حتى عام 2021.

شهد عام 2022 زيادة كبيرة في إيرادات المحروقات بنسبة 116% مقارنة بعام 2021، لتبلغ 5657.7 مليار دينار.

من جهة أخرى، شهدت الإيرادات الجبائية من 2013 إلى 2021 معدلات مساهمة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة وبإيرادات المحروقات، نتيجة الإجراءات الردعية التي اتخذتها الدولة في محاربة التهرب الضريبي وتحسين أوضاع الاستثمارات، مما أدى إلى دفع المؤسسات مبالغ كبيرة من الضرائب. حققت الإيرادات الجبائية أعلى مستوى لها في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت 5042.2 مليار دينار جزائري.

الفرع الثاني: تحليل الايرادات الميزانية:

جدول 5:تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة (1997-2022)

الوحدة مليار دج

السنوات	إيرادات الميزانية
1997	926.67
1998	744.52
1999	950.5
2000	1123.9
2001	1400.0
2002	1570.3
2003	1520.5
2004	2229.7
2005	3082.5
2006	3639.8
2007	3687.8
2008	5190.5
2009	3676.0
2010	4392.9
2011	5790.1
2012	6339.3
2013	5957.5
2014	5738.4
2015	5103.1
2016	5042.2
2017	6182.8
2018	6826.9
2019	6601.6
2020	5640.9

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

تقارير بنك الجزائر للفترة (1997_2022) من الموقع / https://www.bank-of-algeria.dz

من الجدول والمنحنى البياني، نلاحظ أن إيرادات الميزانية في عام 1997 بلغت 926.67 مليار دينار جزائري، ثم شهدت انخفاضًا في العام التالي 1998 بمقدار 182.15 مليار دينار، ويعود ذلك إلى غياب المتابعة وزيادة التهرب والغش الضريبي بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول.

من عام 1999 إلى 2007، شهدت هذه الفترة تطورًا وارتفاعًا متتاليًا في إيرادات الميزانية، حيث ارتفعت من 950.5 مليار دينار في عام 1999 إلى 3687.8 مليار دينار في عام 2007، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار البترول.

في عام 2008، شهدت الإيرادات قفزة بنسبة 40.75% تقريبًا مقارنة بعام 2007، لتصل إلى 5190.5 مليار دينار. ومع ذلك، في عام 2009، عادت الإيرادات إلى الركود وانخفضت إلى 3676 مليار دينار، ثم عاودت الارتفاع من عام 2010 إلى عام 2012 لتصل إلى 6339.3 مليار دينار.

في عام 2013، بلغت الإيرادات العامة 5957.5 مليار دينار وبدأت في التراجع حتى عام 2016، حيث بلغت الإيرادات 5042.2 مليار دينار، وذلك بسبب انخفاض إيرادات المحروقات.

في عام 2017، عادت الإيرادات للارتفاع بنسبة 19% مقارنة بعام 2016 لتصل إلى 6182 مليار دينار. بعد ذلك، من عام 2018 إلى عام 2021، شهدت الإيرادات العامة تقلبات طفيفة، نتيجة لما شهده العالم من تأثيرات جائحة كورونا.

أخيرًا، في عام 2022، حققت الإيرادات العامة أكبر مستوى لها، حيث بلغت 9467.3 مليار دينار، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في الإيرادات الجبائية وإيرادات المحروقات.

المطلب الثالث: تحليل مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر

يظهر تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول 6:تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال للفترة (1997-2022) :

السنة	النمو الإقتصادي
1997	
1998	0,03524322
1999	0,01766867
2000	0,0235458
2001	0,01592497
2002	0,0418516
2003	0,05758042
2004	0,02842494
2005	0,04465245
2006	0,00244874
2007	0,01730369
2008	0,00664882
2009	-0,00208352
2010	0,0169217
2011	0,00964978
2012	0,01410227
2013	0,00797968
2014	0,01765941
2015	0,01646657
2016	0,01163148
2017	-0,00663171
2018	-0,0070795
2019	-0,00840857
2020	-0,06729942
2021	0,01700064
2022	0,01533163

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على

تقارير بنك الجزائر للفترة (1997_2022) من الموقع / https://www.bank-of-algeria.dz

لاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متفاوتة على مر السنوات، حيث يظهر تقلب واضح في هذه المعدلات. بالرغم من وجود فترات من النمو القوي، إلا أن هناك أيضًا فترات من الانخفاض أو النمو الضعيف.

في عام 1998، بلغ معدل النمو الاقتصادي 0.035 نتيجة لتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ولكنه تراجع في عام 1999 إلى 0.018. شهدت الفترة من 2000 إلى 2004

تحسنًا في معدلات النمو بفضل ارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية، حيث بلغ النمو أقصى حد له في هذه الفترة في عام 2003 بمعدل 0.058.

في الفترة من 2006 إلى 2010، تراجعت معدلات النمو بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة، تزامنًا مع تداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الطلب على البترول، حيث انخفضت أسعاره، وبلغ أدنى حد للنمو في هذه الفترة في عام 2009 بمعدل −0.020.

من 2011 إلى 2016، شهد النمو الاقتصادي تحسنًا مقارنة بالفترة السابقة، لكن بمعدلات ضئيلة. عاد النمو للانخفاض بشكل كبير في الفترة من 2017 إلى 2020 بسبب جائحة كورونا التي هزت الاقتصاد العالمي في عام 2019، مما أدى إلى تراجع كبير في عام 2020 بمعدل −0.067.

في الفترة الأخيرة، شهدنا عودة وتطورًا في النمو الاقتصادي بعد الجائحة، حيث تحقق في عام 2022 نموًا مقدرًا بـ 0.015.

المبحث الثاني: الطريقة والأدوات الدراسة القياسية

الغرض من هذا المبحث هو تفصيل الأساليب والأدوات المستخدمة في دراسة الاقتصاد القياسي. سوف ندرس بالتفصيل الأساليب المنهجية المعتمدة للإجابة على أسئلة البحث لدينا، وكذلك الأدوات والتقنيات المحددة المستخدمة لجمع وتحليل البيانات. تستند هذه الدراسة إلى أساس نظري قوي في الاقتصاد القياسي، جنبا إلى جنب مع الأساليب التجريبية الصارمة لتقييم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

الفرع الأول: التعريف بمنهجية الدراسة

حاولنا أف نعتمد في بحثا هذا بالنسبة للجانب التطبيقي على المنهج التجريبي حيث يقوم على اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات بناء على احداث تغييرات وتعديلات على الظروف والعوامل المتحكمة في تلك المتغيرات، بغرض تحديد وقياس واحصاء بدقة الاثر بين المتغيرات المدروسة واستبعاد اثر العوامل او المتغيرات الاخرى (قلش، منهجية البحث العلمي، 2016، صفحة 88).

الفرع الثاني: خطوات المنهج التجريبي:

يمكن القول إن المنهج التجريبي يختلف عن غيره من المناهج ف خطوات البحث والتي تشمل إلى جانب تحديد المشكلة وصياغة الفروض ما يلي:

أ- تصميم واختيار التجربة:

والتجربة هنا هي مجموعة من الإجراءات المنظمة والمقصودة التي سيتدخل من خلالها الباحث ف إعادة تشكيل واقع الحدث أو الظاهرة وبالتالي الوصول إلى نتائج تثبت الفروض أو تنفيها، وتصميم التجربة يتطلب درجة عالية من ا لمهارة والكفاءة لأنه يتوجب فيه حصر جميع العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، وكذلك تحديد العامل المستقل المراد التعرف على دوره وتأثيره ف الظاهرة وضبط العوامل الأخرى. كذلك يشتمل تصميم التجربة على تحديد لمكان وزمان إجرائها وتجهيز واضح لوسائل قيا س النتائج واختبار صدقها.

ب- إجراء التجربة وتنفيذها:

وف حالة تطبيق المنهج التجريبي لا بد من تحديد نوعين من المتغيرات بشكل دقيق وواضح وهما:

أ) **المتغير المستقل:** وهو العامل الذي يريد الباحث قياس مدى تأثيره ف الظاهرة المدروسة وعادة ما يعرف باسم المتغير أو العامل التج ريبي.

ب) **المتغير التابع** (مشكلة الدراسة): وهذا المتغير هو نتاج تأثير العامل المستقل ف الظاهرة.

وعادة يقوم الباحث بصياغة فرضيته محاولاً إيجاد علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولكي يتمكن الباحث من اختبار وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها، لا بد له من استبعاد وضبط تأُثير العوامل الأخرى على الظاهرة قيد الدراسة لكي يتيح المجال للعامل المستقل وحده بالتأثير على المتغير التابع. وقد لوحظ من خلال خبرات كثير من الباحثين أن المتغير التابع يتأثر بخصائص الأفراد ف المجموعة التجريبية التي تتعرض للمتغير المستقل لتحديد درجة تأثيره فيها، وللتغلب على مثل هذه المشكلة فإنه يقترح أن يقوم الباحث بإجراء تجرب ته على مجموعتين من الأفراد إحداهما المجموعة التجريبية والأخرى المجموعة الضابطة شريطة ألا يكون هناك أي فروق بين خصائص وصفات الأفراد ف المجموعتين.

كذلك قد يتأثر المتغير التابع بالعديد من العوامل الخارجية وبإجراءات تنفيذ التجربة، لذلك لا بد للباحث من ضبط هذه العوامل وتحييدها ومنع تأثيرها على العامل التابع، لكي يستطيع تحقيق نتائج دقيقة وصحيحة.

المطلب الثاني: تحديد المتغيرات، قياسها، طريقة جمعها

الفرع الأول: مجتمع الدراسة والعينة

يركز مجتمع الدراسة على الجزائر، بينما تتضمن العينة البيانات التي تم جمعها من سنة 1997 إلى 2022.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

لتحليل محددات أثر سياسة المالية على نمو الاقتصادي في الجزائر، اخترنا المتغيرات التالية:

1. المتغير التابع: متمثل في الناتج المحلي الخام PIBPARHABITANT
2. المتغيرات المستقلة: النفقات العامة GOVEXPوالإيرادات الجبائية FISCALREV والتضخم INFLATION والتجارة الخارجيةTRADE.

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة لدراستنا من مصادر ثانوية المتمثلة في قاعدة بيانات تقارير البنك الجزائري والبنك الدولي والتي توفر معلومات موثوقة. سمح لنا هذا المصدر الأساسي بإجراء تحليل تجريبي لاثر سياسة المالية على نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022.

المطلب الثالث: الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة

الفرع الأول: التعريف بالنموذج المستخدم:

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) هو منهج تحليلي يُستخدم في النمذجة الاقتصادية لتحديد العلاقة بين متغيرات مستقلة ومتغير معتمد عبر فترات زمنية متعددة. هذا النهج يتيح تحديد العلاقات التكاملية بين المتغيرات عبر الزمن، سواء كانت هذه العلاقات تحققت في المدى القصير أو الطويل.

تطوّرت نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة من خلال العديد من الدراسات، من بينها دراسات ShinandandSun (1998) و Pesaran (1997) و Pesaran et al (2001) . تعتمد هذه النماذج على تقنيات الانحدار الذاتي الذي يمكن استخدامه لتحليل العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن بطريقة دقيقة وشاملة.

يسمح نهج ARDL بتقدير النماذج القياسية لتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة، حيث يمكن استخدامه لتحليل العلاقات التكاملية في الوقت الحالي وعبر القيم التاريخية، سواء كانت هذه العلاقات تظهر بشكل متباطئ أو متأخر. يتمثل الهدف الأساسي لنموذج ARDL في فهم تأثير المتغيرات المختلفة على بعضها البعض على مدى الزمن وتكون معادلة النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + a_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

:

الفرع الثاني: خصائص نموذج ARDL

- يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية) درجة تكامل المتغيرات فيها(، فيما إذا كانت مستقرة عند مستوى الرتبة I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو فيما إذا كانت

خليطا من الاثنين، أي بغض النظر عن الاستقرارية، ولكن لا يجب أن تكون إحدى السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)I، أو أعلى .

- يأخذ عدد كافي من فترات التباطئ الزمني (Lags) للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- **تقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل:** يسمح نموذج ARDL بتقدير العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات في وقت واحد. وبالتالي فإنه يجعل من الممكن التمييز بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل في العلاقة الاقتصادية.

- **تصحيح أخطاء التكامل المشترك:** في النماذج المصححة للأخطاء، يمكن استخدام نموذج ARDL لتصحيح أخطاء التكامل المشترك بين المتغيرات، مما يوفر تقديرات معلمات قوية وفعالة.

- **القدرة على التكيف مع أحجام العينات الصغيرة:** يعتبر نموذج ARDL أكثر كفاءة من الطرق التقليدية الأخرى، خاصة بالنسبة لأحجام العينات الصغيرة، في اختبارات التكامل المشترك لأنه يوفر تقديرات أكثر موثوقية حتى مع العينات الصغيرة نسبيا. (خواثرة، 2020، صفحة 299).

الفرع الثالث: خطوات بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

- **اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)**

أول خطوة في تحليل أية سلسلة زمنية هي التوقع البياني لمشاهدات السلسلة مع الزمن وهي خطوة أساسية وهامة في التحليل لأنها تظهر الملامح الوصفية للبيانات مثل الاتجاه العام للتغيرات الموسمية وعدم الاستقرار، والبيانات الشاذة، إن كانت هذه الملامح موجودة في البيانات. كمرحلة أولى يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، نقدم ما يلي اهم الاختبارات:

❖ **اختبار ديكي فولر المطور(ADF):**

- الفرضية الصفرية (H0) لاختبار ADF هي أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة، مما يعني أنها ليست مستقرة

- الفرضية البديلة (H1) هي أن السلسلة الزمنية مستقرة، مما يعني أنه ليس لها جذر وحدة.

- إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ثابتة.

- خلاف ذلك، إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة ، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ليست ثابتة.

❖ **اختبار بيرون فيليبس (PP):**

- تشبه الفرضية الصفرية (H0) لاختبار PP فرضية اختبار ADF ، مدعية أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدة.
- الفرضية البديلة (H1) هي أن السلاسل الزمنية مستقرة.
- اختبار PP هو بديل لاختبار ADF الذي لا يتطلب تحديد نموذج الانحدار.
- يستخدم نهجا شبه معلمي لاختبار فرضية جذر الوحدة بافتراض أن أخطاء الانحدار تتبع عملية عشوائية.
- إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية مستقرة.
- خلاف ذلك ، إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة ، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ليست ثابتة.

❖ **اختبار كوياتكوفسكي–فيليبس–شميدت–شين :(KPSS)**

- الفرضية الصفرية (H0)لاختبار KPSS هي أن السلسلة الزمنية مستقرة
- الفرضية البديلة (H1)هي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة
- على عكس اختبارات ADF و PP ، لا يختبر اختبار KPSS فرضية جذر الوحدة بشكل مباشر ، بل يختبر فرضية الثبات.
- إذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن السلسلة الزمنية ليست مستقرة.
- خلاف ذلك ، إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة ، فلن يتم رفض الفرضية الصفرية وخلص إلى أن السلسلة الزمنية ثابتة.

2- **تحديد عدد فجوات التأخر (Lags)للنموذج:**

- يتم تحديد عدد الفجوات التأخر المثلى باستخدام معايير مثل معيار أكايكا (AIC) أو معيار شوارتز (SBC) .
- في نموذج ARDL، يمكن أن تختلف درجات التباطؤ الزمني بين السلاسل الزمنية، وبالتالي ليس شرطًا أن تكون كافة السلاسل من نفس الدرجة التباطؤ الزمني.

3- **الاختبارات التشخيصية لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL :**

- **التوزيع الاحتمالي الطبيعي للأخطاء (البواقي):** يتطلب بناء النموذج أن تتبع البواقي توزيعًا طبيعيًا، ويتم ذلك باستخدام اختبار Jarque–Bera .
- **اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) للأخطاء (LM Test):** يهدف للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويتم ذلك باستخدام اختبار Breusch–Godfrey .
- **اختبار تباين الأخطاء (Heteroskedasticity Test):** يتحقق من تجانس تباين الأخطاء باستخدام اختبار ARCH .
- **اختبارات حول جودة انموذج ARDL القياسي:** يُستخدم اختبار CUSUM و CUSUM of Squares للتأكد من خلو البيانات من تغيرات هيكلية.

4- **اختبار وجود علاقة توازية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج:**

- يتم تطبيق اختبار الحدود (ARDL Bound test) لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- يستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عندما تتجاوز قيمة الاختبار الحد الأعلى لقيم الحرجة.

5- **اختبار نموذج تصحيح الخطأ :(Error Correction Model)**

- يُستخدم لقياس العلاقة القصيرة الأجل، ويصحح المتغير التابع بالانحراف عن العلاقة التوازنية.
- يتم تحديد معامل تصحيح الخطأ لقياس سرعة التعديل نحو التوازن في النموذج الديناميكي. (خواثرة، 2022/2021) (قلش، 2016/2017)

المبحث الثالث: عرض النتائج ومناقشتها

بعدما تطرقنا في المبحث السابق الى متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة في قياسها سنحاول في هذا المبحث معرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المطلب الأول: نتائج الاختبارات القبلية للنموذج ARDL

سيتم التعرض لكل من وصف متغيرات الدراسة عن طريق المؤشرات الإحصائية بالاعتماد على المقاييس الإحصائية مثل المتوسط والانحراف المعياري، ثم قمنا باختبار استقراريه السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا واختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار ((AIC

الفرع الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الشكل 3: لمتغيرات الدراسة

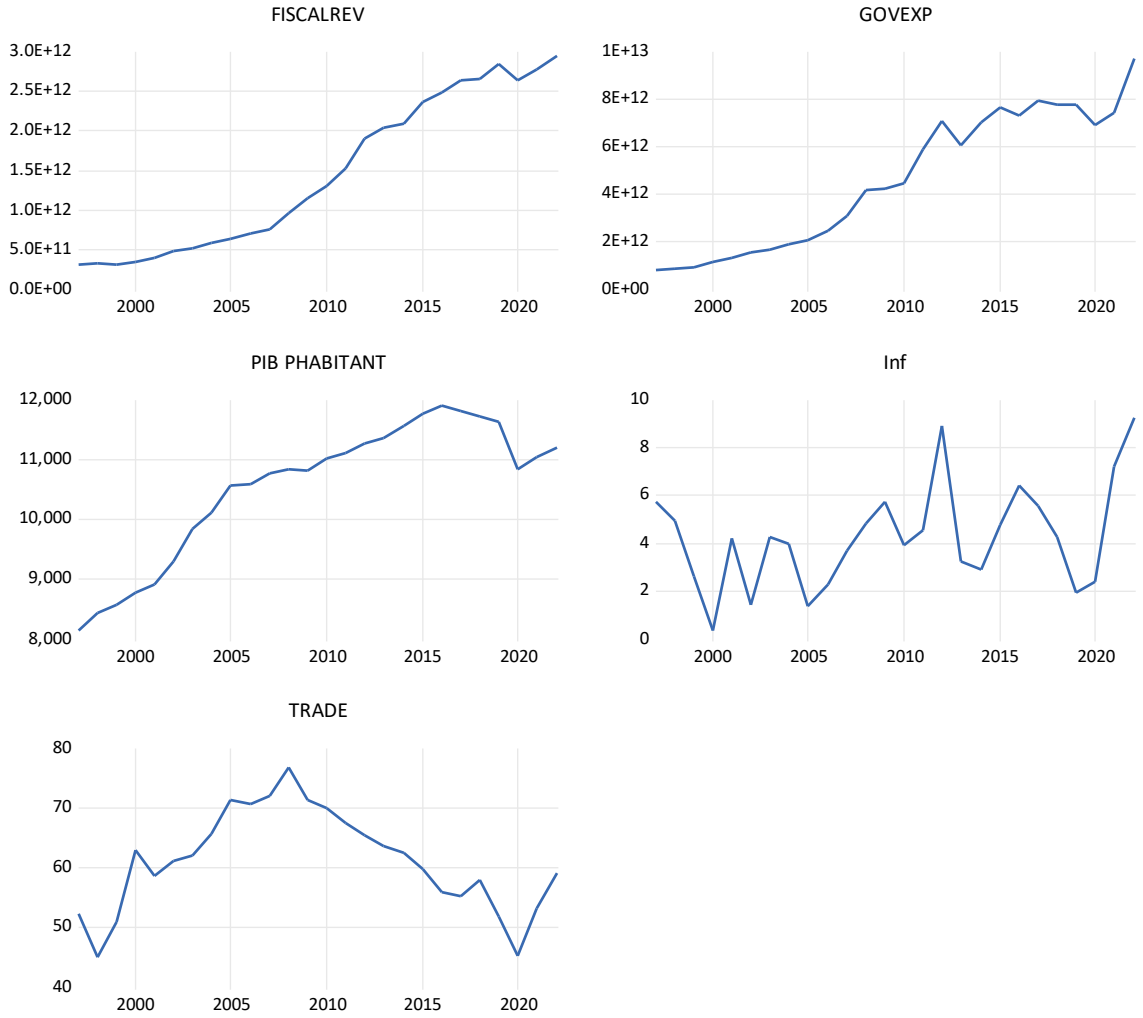

المصدر: مخرجات EVIEWS12

يلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن السلاسل الزمنية الإيرادات العامة والنفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والتجارة، غير مستقرة على العموم، وفيما يلي وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

جدول 7:وصف المتغيرات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

المؤشرات / متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	أدني قيمة
الإيرادات العامة	1.45E+12	9.73E+11	2.94E+12	3.14E+11
النفقات العامة	4.58E+12	2.86E+12	9.66E+12	8.45E+11
الناتج المحلي الاجمالي	10535.53	−0.800129	11888.32	8147.878
معدل التضخم	4.265831	2.167067	9.265516	0.339163
التجارة	61.07327	8.360376	76.68452	45.09445

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

ملاحظة حول رموز المتغيرات: الإيرادات العامة (RP) والنفقات العامة (DP)والناتج المحلي الاجمالي (PIB)والتضخم INFLATION و التجارة TRADE.

نلاحظ انحراف معياري كبير جدا، وهذا ما يثبت أنه يوجد تذبذب كبير في السلسلة والذي كان سبب ابتعاد قيم المتوسط عن قيم الوسيط.

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية)

في الجدول التالي سيتم اختبار جذر الوحدة، الذي يهدف إلى التعرف على خصائص السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه سوف يتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF وذلك استنادا للفرضيات التالية:

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول 8:اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
الايرادات	I(1)	0.9838	0.4703	0.9991	0.0036	0.0141	0.0235
النفقات	I(1)	0.9900	0.3276	0.9946	0.0085	0.0412	0.0039
الناتج المحلي الاجمالي	I(1)	0.0903	0.9774	0.9736	0.0191	0.0112	0.0042
التضخم	I(1)	0.0569	0.0595	0.4794	0.0000	0.0000	0.0000
التجارة	I(1)	0.4382	0.7528	0.6934	0.0014	0.0030	0.0001

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12

يتضح من خلال الجدول السابق أن الاحتمال *prob* أكبر من 10 % بالنسبة لكل المتغيرات، كذلك الإحصائيات المحسوبة لديكي فولر المطور بالقيمة المطلقة هي أقل تماما من القيم الحرجة لتوزيع *Mackinnon*، فهي أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 و 10 % وعليه يمكن القول أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها مستقرة عند كل الفروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1)، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

الفرع الثالث: اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

من خلال الشكل رقم 2 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة باستعمال معيار AKAIKE INFORMATION CRITERION و منه يتضح أن النموذج ARDL (2 ,2, 2,0,1)هو النموذج الأمثل.

الشكل 4:نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

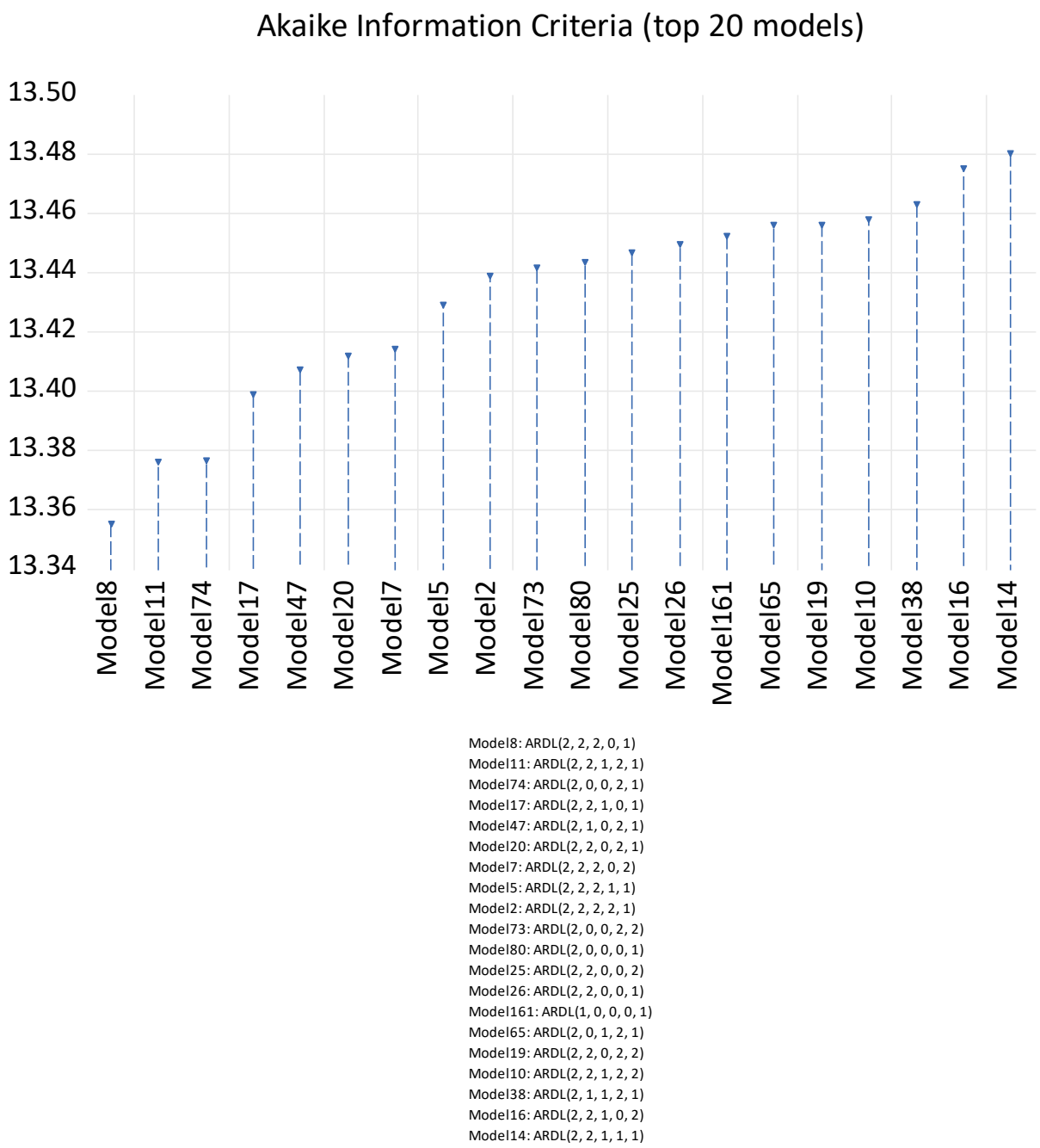

المصدر: مخرجات EVIEWS12

المطلب الثاني: اختبار العلاقة طويلة وقصيرة المدى

سيتم اختبار وقياس محددات أثر سياسة المالية على نمو الاقتصادي وذلك من خلال اختبار التكامل المشترك، وتقدير معلمات نموذج ARDL في الأجلين الطويل وقصير الأجل.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي:

يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يتم القيام بهذا الاختبار من خلال الصيغة:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \implies \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \implies \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)**

جدول 9:نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	2.350555	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	24	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: مخرجات eviews12

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة ل **F-statistic** أذنى من القيم الحرجة للحد الأعلى عند معظم مستويات المعنوية، وأكبر من القيم الحرجة للحد الأذني ومنه لا يمكن اتخاذ قرار حول وجود علاقة

تكامل مشترك بين المتغيرات، أي وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1997-2022

الفرع الثاني: تقدير معلمات نموذج ARDL في الاجل الطويل:

يوضح الجدول المقدم نتائج نموذج ARDL الذي يفحص العلاقة بين أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022. يتضمن النموذج أيضًا متغيرات تحكم مثل التضخم والتجارة الخارجية

جدول 10:معلمات نموذج ARDL في الاجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TRADE	106.3503	16.15903	6.581481	0.0000
INF	20.95956	89.68390	0.233705	0.8192
GOVEXP	-6.14E-10	2.61E-10	-2.349534	0.0367
FISCALREV	2.95E-09	7.31E-10	4.028586	0.0017
C	2246.889	1115.294	2.014616	0.0669

EC = PIB PHABITANT - (106.3503*TRADE + 20.9596*INF -0.0000 *GOVEXP + 0.0000*FISCALREV + 2246.8891)

المصدر: مخرجات EVIEWS12

- (TRADEالتجارة الخارجية): يشير المعامل الموجب والمهم إحصائيًا 106.3503 إلى أن زيادة التجارة الخارجية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار 106.3503 وحدة. تشير هذه النتيجة إلى أن التجارة الخارجية تلعب دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- (INFالتضخم): يشير المعامل الموجب 20.95956 إلى أن زيادة التضخم بمقدار وحدة واحدة قد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار 20.95956 وحدة. ومع ذلك، هذه النتيجة ليست مهمة إحصائيًا، مما يعني أنه لا توجد أدلة كافية لاستنتاج وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- (GOVEXPالنفقات العامة): يشير المعامل السالب والمهم إحصائيًا -6.14^{E-10} إلى أن زيادة النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة قد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد

بمقدار 6.14^{E-10}- وحدة. تشير هذه النتيجة إلى أن النفقات العامة قد يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- (FISCALREVالإيرادات الجبائية): يشير المعامل الموجب والمهم إحصائيًا 2.95^{E-9} إلى أن زيادة الإيرادات الجبائية بمقدار وحدة واحدة قد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار 0.00000000295 وحدة. تشير هذه النتيجة إلى أن الإيرادات المالية قد يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- (Cالثابت): الثابت 2246.889 يمثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الأولي عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى صفرًا.

الاستنتاج:

تشير نتائج نموذج ARDL إلى أن التجارة الخارجية والإيرادات العامة لها تأثيرات إيجابية ومهمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، بينما قد يكون للنفقات العامة تأثير سلبي. ليس للتضخم تأثير مهم إحصائيًا على النمو الاقتصادي.

من المهم ملاحظة أن هذه النتائج تستند إلى تحليل إحصائي ولا تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة بين أدوات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي للفرد. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم هذه العلاقة المعقدة بشكل أفضل.

أهمية المتغيرات:

يمكن تحديد الأهمية الإحصائية للمتغير من خلال النظر إلى قيمة p الخاصة به. عادة ما يتم اعتبار قيمة p أقل من 0.05 مهمة إحصائيًا. في هذه الحالة، فإن المتغيرات TRADE وGOVEXP وFISCALREV لها دلالة إحصائيَة، بينما لا تعد INF كذلك. هذا يعني أنه يمكننا أن نكون أكثر ثقة في النتائج المتعلقة بـ TRADE وGOVEXP وFISCALREV، لأنها أقل عرضة للصدفة.

من المهم التأكيد على أن الأهمية الإحصائية لا تضمن بالضرورة علاقة سببية. من الممكن أن تؤثر العوامل الأخرى غير المأخوذة في الاعتبار في النموذج على العلاقة بين المتغيرات. ستكون هناك حاجة إلى تحليلات إضافية لإنشاء علاقة سببية.

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير:

جدول 11:معلمات النموذج ARDL في الاجل القصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PIB PHABITANT)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/23/24 Time: 18:45
Sample: 1997 2022
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1251.314	869.0889	1.439800	0.1755
PIB PHABITANT(-1)*	-0.556909	0.218255	-2.551641	0.0254
TRADE(-1)	59.22750	22.51171	2.630964	0.0219
INF(-1)	11.67257	49.01570	0.238139	0.8158
GOVEXP**	-3.42E-10	1.40E-10	-2.438365	0.0313
FISCALREV(-1)	1.64E-09	6.06E-10	2.708092	0.0190
D(PIB PHABITANT(-1))	0.723073	0.286321	2.525388	0.0266
D(TRADE)	55.00119	16.41939	3.349770	0.0058
D(TRADE(-1))	-28.21351	13.06298	-2.159807	0.0517
D(INF)	24.87755	27.72807	0.897197	0.3873
D(INF(-1))	-30.78282	24.14881	-1.274713	0.2265
D(FISCALREV)	2.57E-09	7.57E-10	3.396894	0.0053

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

المصدر: مخرجات EVIEWS12

يوضح الجدول الذي قدمناه النتائج قصيرة الأجل لنموذج ARDL الذي يدرس العلاقة بين أدوات السياسة المالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022. يتضمن النموذج أيضا متغيرات التحكم مثل التضخم والتجارة الخارجية.

تفسير المعاملات:

- **(الناتج المحلي الإجمالي للفرد (−1))**: يشير المعامل السلبي وذو الدلالة الإحصائية البالغ −0.556909 إلى أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة السابقة بمقدار وحدة واحدة ينتج عنه انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية قدره 0.556909 وحدة. وتشير هذه النتيجة إلى وجود جمود في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أنه من الصعب على نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي أن يتغير بسرعة.

- **TRADE (-1)** : يشير المعامل الموجب وذو الدلالة الإحصائية البالغ 59.22750 إلى أن زيادة التجارة الخارجية في الفترة السابقة لوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية بمقدار 59.22750 وحدة. تؤكد هذه النتيجة أن التجارة الخارجية لها تأثير إيجابي وكبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.
- **INF (-1)**:يشير المعامل الموجب وغير المعنوي 11.67257 إلى أن ارتفاع التضخم في الفترة السابقة بمقدار وحدة واحدة قد يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية بمقدار 11.67257 وحدة. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه لا توجد أدلة كافية لاستنتاج أن التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على المدى القريب.
- **GOVEXP (-1)** :يشير المعامل السلبي وغير المهم -3.42^{E-10} إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي في الفترة السابقة بمقدار وحدة واحدة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية بمقدار -3.42^{E-10} وحدة. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه لا توجد أدلة كافية لاستنتاج أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير في الجزائر.
- **FISCALREV (-1)** :يشير المعامل الإيجابي وغير المهم البالغ -1.64^{E-09} إلى أن الزيادة في الإيرادات الضريبية في الفترة السابقة بمقدار وحدة واحدة يمكن أن تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية بمقدار -1.64^{E-09} وحدة. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة ليست ذات دلالة إحصائية، مما يعني أنه لا توجد أدلة كافية لاستنتاج علاقة إيجابية بين الإيرادات الضريبية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير في الجزائر.
- **D(TRADE)** يشير المعامل الموجب وذو الدلالة الإحصائية البالغ 0.723073 إلى أن زيادة التجارة الخارجية في الفترة الحالية لوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية بمقدار 0.723073 وحدة. تؤكد هذه النتيجة أن التجارة الخارجية لها تأثير إيجابي وكبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.
- **D (INF)** يشير المعامل السالب وذو الدلالة الإحصائية -28.21351 إلى أن ارتفاع التضخم في الفترة الحالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الحالية بمقدار 28.21351 وحدة. تشير هذه النتيجة إلى أن التضخم له تأثير سلبي وكبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير في الجزائر.

- **D (FISCALREV)** يشير المعامل الإيجابي وذو الدلالة الإحصائية 2.57^{E-09} إلى أن الزيادة في الإيرادات الضريبية في الفترة الحالية لوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الحالية من 2.57^{E-09} وحدة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي وكبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير في الجزائر.

الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين التضخم والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq (−1)=−0.55)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 12:تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PIB PHABITANT)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/24 Time: 21:18
Sample: 1997 2022
Included observations: 24

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB PHABITANT(-1))	0.723073	0.157641	4.586824	0.0006
D(TRADE)	55.00119	8.843389	6.219469	0.0000
D(TRADE(-1))	-28.21351	9.471968	-2.978632	0.0115
D(INF)	24.87755	13.84105	1.797374	0.0975
D(INF(-1))	-30.78282	13.78193	-2.233564	0.0453
D(FISCALREV)	2.57E-09	4.59E-10	5.597778	0.0001
CointEq(-1)*	-0.556909	0.124592	-4.469868	0.0008

R-squared	0.764147	Mean dependent var	115.1332
Adjusted R-squared	0.680904	S.D. dependent var	245.2455
S.E. of regression	138.5357	Akaike info criterion	12.93863
Sum squared resid	326266.3	Schwarz criterion	13.28222
Log likelihood	-148.2635	Hannan-Quinn criter.	13.02978
Durbin-Watson stat	2.441406		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews 12

1- التفسير الاقتصادي

❖ التأثير الإيجابي للتجارة الخارجية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يشير معامل التجارة الخارجية الإيجابي وذو الدلالة الإحصائية (TRADE) و (TRADE)Dإلى أن الزيادة في التجارة الخارجية لها تأثير إيجابي وفوري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. هذا يرجع إلى عدة عوامل اقتصادية:

- تدفقات النقد الأجنبي: تولد الصادرات عملات أجنبية يمكن استخدامها لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا، مما يحسن إنتاجية الشركات الجزائرية ويعزز النمو الاقتصادي.
- نقل التكنولوجيا: يمكن أن تؤدي زيادة التجارة مع البلدان الأجنبية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يسمح للشركات الجزائرية بتحسين منتجاتها وعمليات إنتاجها، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية والمساهمة في النمو الاقتصادي.

❖ الأثر الإيجابي للإيرادات الضريبية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يشير معامل الإيرادات الضريبية الإيجابي وذو الدلالة الإحصائية ((FISCALREV)Dإلى أن الزيادة في الإيرادات الضريبية لها تأثير إيجابي وفوري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. يمكن تفسير ذلك بعدة عوامل اقتصادية:

- زيادة الإنفاق الحكومي: تسمح الإيرادات الضريبية الإضافية للحكومة بزيادة الإنفاق في مجالات رئيسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي يمكن أن تحسن إنتاجية العمل وتعزز النمو الاقتصادي.
- استقرار الاقتصاد: يمكن للحكومة استخدام الإيرادات الضريبية الإضافية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال معالجة عجز الميزانية وإدارة الدين العام، مما يمكن أن يخلق بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة للاستثمار والنمو.
- إعادة توزيع الدخل: يمكن استخدام الإيرادات الضريبية لتمويل برامج إعادة توزيع الدخل، مثل التحويلات الاجتماعية وبرامج التخفيف من حدة الفقر، والتي يمكن أن تحد من عدم المساواة وتحسن مستويات معيشة الأسر الأشد فقرا، وبالتالي تعزز الطلب الكلي والنمو الاقتصادي.

❖ **التأثير الضئيل للإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير:**

يشير معامل الإنفاق العام غير الهام (GOVEXP)Dإلى أن الإنفاق العام ليس له تأثير ذي دلالة إحصائية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير في الجزائر. هناك عدة أسباب لهذا:

- وقت الإرسال: قد يكون هناك فارق زمني بين الزيادة في الإنفاق العام وتأثيرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تستغرق الآثار الإيجابية للإنفاق العام بعض الوقت حتى تتحقق، وخاصة إذا تم إنفاقه على مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل أو تدريب القوى العاملة.
- كفاءة الإنفاق: يعتمد تأثير الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى فعالية استخدامه. إذا كان الإنفاق العام غير فعال أو مهدر، فقد يكون له تأثير سلبي أو معدوم على النمو الاقتصادي.

السياق الاقتصادي: يمكن أن يختلف تأثير الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على السياق الاقتصادي. في الاقتصاد المتعثر، يمكن أن يلعب الإنفاق العام دورا مهما في تعزيز النمو، بينما في الاقتصاد المتنامي، قد يكون تأثيره أقل.

المطلب الثالث: والاختبارات البعدية (اختبار جودة النموذج)

الفرع الأول: اختبارات التشخيصية

1-1- التوزيع الطبيعي للبواقي:

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كمما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (jarque-beraبالقيمة الجدولية (Chi-Square) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05.

ومنه وحسب الشكل أدناه نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية أي أكبر0.05 وهو ما يدعم أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل 5:التوزيع الطبيعي للبواقي

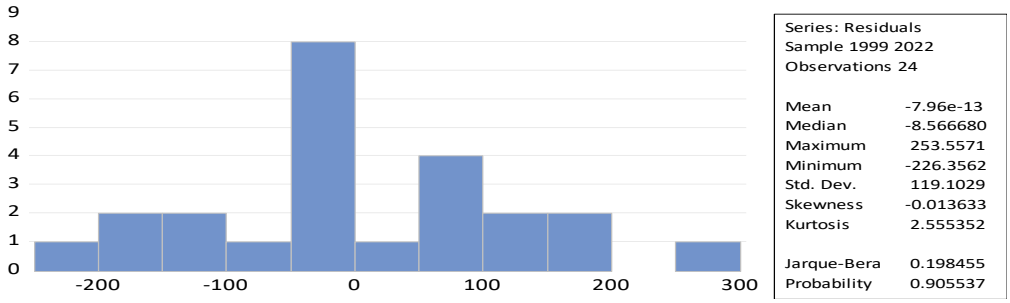

المصدر: مخرجات EVIEWS12

1-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يتم الكشف عن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج (R-Square) المحجوبة عبر اختبار (LM) بالقيمة الجدولية التوزيع Chi-Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تلجأ الاختبارات الارتباط .الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 13:نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.504756	Prob. F(2,10)	0.2683
Obs*R-squared	5.551959	Prob. Chi-Square(2)	0.0623

المصدر : مخرجات Eviews12

من الجدول نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط داني.

1-3- اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن):

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (R-Square) المحسوبة هو اختبار(ARCH) بالقيمة الجدولية لتوزيع Chi-Square عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $^{x2}_{0.05}$ والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

جدول 14:نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.291902	Prob. F(1,21)	0.5947
Obs*R-squared	0.315319	Prob. Chi-Square(1)	0.5744

المصدر : مخرجات Eviews12

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين .

الفرع الثاني: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات نماذج ARDL المقدرة:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني الحركة بواقي النموذج وكذا مربعات بواقي النموذج.

1-4- اختبار CUSUM :

الشكل 6: اختبار الاستقرار

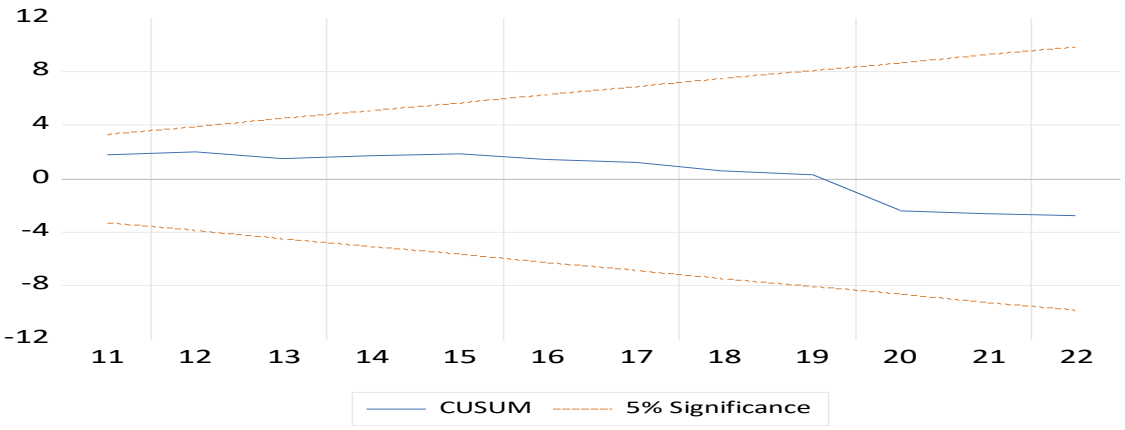

المصدر: مخرجات EVIEWS12

1-5- اختبار CUSUM OF SQUARES :

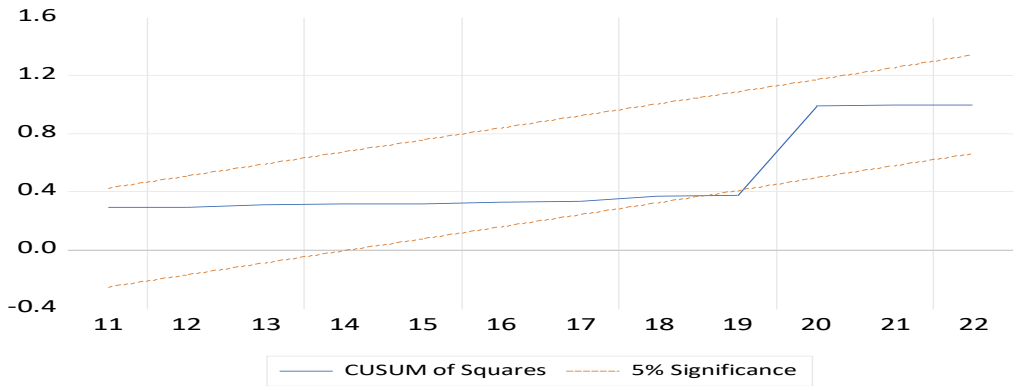

المصدر: مخرجات EVIEWS12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test, و CUSUM of Squares Testداخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، تقبل باستقراريه النموذج.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وتتبع مسار السياسة المالية خلال الفترة من 1997 إلى 2022، تبين لنا أن النفقات العامة شهدت زيادة وتطورًا في أغلب سنوات الدراسة. وقد استحوذت نفقات التسيير على الحصة الأكبر من النفقات الإجمالية مقارنة بنفقات التجهيز. من ناحية الإيرادات العامة، فقد اعتمدت الجزائر بصفة رئيسية على الجباية البترولية، ومع ذلك، شهدت الإيرادات غير البترولية نوعًا من التحسن.

توضح الدراسة القياسية أن السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة من 1997 إلى 2022 أظهرت تأثيراً إيجابياً للتجارة الخارجية والإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي، حيث تسهم زيادة التجارة الخارجية في تحسين التدفقات النقدية ونقل التكنولوجيا، بينما تعزز الإيرادات الضريبية الإنفاق في مجالات مهمة كالتعليم والصحة، ولكن يظهر أن الإنفاق الحكومي له تأثير ضئيل ومتغير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة

بنهاية هذه الدراسة، يُعيد التحليل الشامل لأدوات السياسة المالية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من عام 1997 إلى عام 2022 توجيه الضوء نحو أهمية تلك الأدوات في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام. تتجلى أهمية فهم العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات الجبائية والنمو الاقتصادي كمحور رئيسي في السياسة المالية، حيث يمكن أن تسهم السياسة المالية الفعالة في توجيه الاقتصاد نحو مسار النمو الإيجابي.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة، توصلنا إلى عدة نتائج مهمة. أولاً، تبين أن الإيرادات الجبائية لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي وتسهم في تمويل النفقات العامة، مما يدعم النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تأكدنا من أن والتجارة الخارجية تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

بالنسبة للفرضيات، فقد تم قبول الفرضية الثانية والثالثة، حيث أظهرت النتائج تأثير الإيرادات الجبائية والتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. بينما يتطلب الفرض الأول مزيدًا من البحث لتحديد تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي بشكل أكبر.

- **التوصيات:**

بناءً على النتائج، يوصى باتخاذ عدة إجراءات، بما في ذلك التركيز على التنويع الاقتصادي وتحسين إدارة الإيرادات الجبائية والتحكم في النفقات العامة بشكل أكبر. كما يوصى بمواصلة الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار.

- **أفاق الدراسة**

على ضوء ما جاء من نتائج وما قدمناه من توصيات نطرح آفاق الدراسة التي يمكن دراستها مستقبلا:

1. تحليل تأثير السياسة الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر وسبل تعزيز التنمية المستدامة.
2. دراسة تأثير السياسة التجارية والاتفاقيات الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر وسبل تحسين العلاقات التجارية الخارجية.
3. تحليل تأثير الدين العام والمالية العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر وسبل إدارة الدين بشكل فعال.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- عبدالمنعم فوزي. (1972). *المالية العامة والسياسة المالية*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عثمان, س. ع .(2008) .*المالية العامة مدخل تحليل معاصر* .الدار الجامعية، (د. به ن).
- محمد عباس محرزي. (2015). *اقتصاديات المالية العامة*. الطبعة السادسة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر
- الوزني، خ. و.، &الرفاعي، أ. ح .(2002) .*مبادئ الإقتصاد الكلي: بين النظرية والتطبيق* . عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع. (عالم الإدارة، رقم 5)-11-9957-978 : ISBN . 253-0.
- الزعبي، ه.، و أبو الزيت، ح .(2000) .*أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي* .عمان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.9789957071165 : ISBN .

2. الاطروحات والمذكرات:

- ارويش سمية. (2014-2015). السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000/2014. مذكرة مقدمة لنيل شهادة، 6-7. جامعة البويرة. الجزائر.
- بهاء الدين, ط .(2016) .دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .(2010-1990)*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة لحاج لخضر* .250 ,باتنة، الجزائر.
- سعاد سالكي. (2011). دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول المغرب العربي. *رسالةماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية*، 28. جامعة بلقايد تلمسان الجزائر.
- شريفة منصور. (2015_2016). السياسة المالية كألية لتحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). *مذكرة ماجستير*، 34. جامعة وهران.
- شهات،وهيبة. (2021-2022). أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه،الطور الثالث. *النمو الإقتصادي في الجزائر المحددات و الأفاق دراسة قياسية لفترة 1990-2019*، 34. جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- طويل, ب. ا .(2016) .دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .(2010-1990)*أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي جامعة لحاج لخضر – باتنة، الجزائر*.250 ,

- عبد القادر مزعاش. (2010). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1990–2008. *مذكرة رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية*، 38_40. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر.
- كريم بودخدخ. (2010). اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001 – 2009. *مذكرة ماجستير*، 41. جامعة دالي إبراهيم الجزائر.
- كفية قسميوري. (2021_2020). أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي النمو الاقتصادي التضخم البطالة دراسة تطبيقية قياسية لحالة الجزائر خلال الفقرة 2019–2018. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خيضر بسكرة*، 28.
- هواري مغنية. (2016–2017). السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. مشروع أطروحة استكمالا لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، 103. جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس.
- ياسين مصطفاي. (2019–2020). أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986–2016). أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 80.
- سعيدة خواثرة. (2022/2021). أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية 1990–2017. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف –1– ،
- احمد, ض. (2015/2014). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3 .
- شيماء, ش. (2019–2020). دور السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010–2019. مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر. قسم العلوم الاقتصادية: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

3. المجلات والمؤتمرات

- احمد بوجلال. (2018). إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 15*(2)، 244.
- توبين, ع .(2015) .عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق .*مجلة الاقتصاد الجديد* ,(13)*2* , 171.

- جمال العمارة. (2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة. *مجلة العلوم الإنسانية*(1)، 113.
- حراق مصباح. (2012). فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي. *مجلة الاقتصاد الجديد*(6)، 7.
- زكريا جريف عادل بونحاس. (2021). قياس أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/2020 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة .ARDL *مجلة الأبحاث الاقتصادية*(2)، 309.
- مختار بولعباس. (2019). هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(2)، 96.
- وآخرون حمزة العرابي. (2016). أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990_ 2013). مجلة معارف(20)، 416.
- قويدري, ف., & علي, ح. (2021). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1990-2019). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, 7(1), 975-992.

4. المطبوعات البيداغوجية

- محمد خالد الممهايني. (2013). المالية العامةمحاضرات مقدمة لطلبة المعهد لوطني للإدارة العامة.
- نصيرة دلوني. (2019-2020). محاضرات في مقياس المالية العامة كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية. جامعة اكلي محمد أولحاج.
- قلش, ع. ا. (2016/2017). منهجية البحث العلمي مطبوعة موجهة لطلبة السنة الاولى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, ص88

المراجع باللغة الأجنبية:

- Articles :
  - Alex E Osuala.Ebieri Jones. (2014). Empirical Analysis of the Impact of Fiscal Policy on Economic Growth of Nigeria International . Journal of Economics and Finance6 ،(6)204 ،
  - BOUYACOUB, & Brahim, M. N. (2017). Les déterminants de la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2015 : une analyse empirique. *Algerian Business Performance Review (ABPR), 6*(Special issue).

- Brahim, M. (2008). FISCAL POLICY AND ECONOMIC GROWTH: EGYPT, MOROCCO AND TUNISIA COMPARED. *UNECA Conference on 'Macroeconomic Policy, Productive Capacity and Economic Growth in Africa'.* (Addis Ababa, 23-25 November, 2008) .
- CHEKOURI, S. M., CHIBI, A., & BENBOUZIANE, M. (2022). THE IMPACT OF GOVERNMENT SIZE ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA: A THRESHOLD ANALYSIS. *Les Cahiers du Cread, 38*(3). Récupéré sur https://dx.doi.org/10.4314/cread.v38i3.13
- Meriem, M., & Djebar, B. (2019). Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according toWanger's Law of Increasing Public Expenditure. *Journal of Financial, Accounting and, 6*(2).
- Simbarashe, T., Forget Mingiri, K., & Tsegaye, A. (2022). Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa. *Economies*, *10*(204). Récupéré sur . https://doi.org/10.3390/economies10090204

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1997–2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة .(ARDL) تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية مثل النمو، الاستقرار، والتوظيف، وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة. استخدمت الدراسة منهجية تحليلية وقياسية لفحص استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن ثم تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير. وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية والإيرادات العامة لهما تأثيرات إيجابية ومهمة على النفقات العامة في الجزائر، بينما قد يكون للنفقات العامة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، لم يظهر التضخم تأثيراً ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of fiscal policy on economic growth in Algeria over the period from 1997 to 2022, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Fiscal policy aims to achieve key economic objectives such as growth, stability, and employment through its tools, which include public revenues, public expenditures, and the overall budget. The study employed analytical and econometric methods to examine the stationarity of time series data and to use the cointegration test among variables, subsequently estimating the short-term and long-term relationships. The findings indicated that foreign trade and public revenues have significant positive effects on public expenditures in Algeria, whereas public expenditures may have a negative impact on economic growth. Additionally, inflation was found to have no statistically significant effect on economic growth.

Keywords: fiscal policy, public revenues, public expenditures, economic growth, ARDL model.